2021

# العوامل المؤثرة على وضع أفريقيا في المؤشرات الدولية "دراسة تحليلية"

**د. السيد علي أبو فرحة**

مدرس العلوم السياسية

كلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

## ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى رصد كافة العوامل المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة على أفريقيا وموضعها في التقارير والمؤشرات الدولية، وذلك للوقوف على العديد من الملفات الملحة التي تتطلب التدخل الناجز لحلها لكي لا تمثل إعاقة في خطى قارة المستقبل، وعليه تهدف تلك الدراسة أولًا إلى التطرق لرصد ماهية تلك التقارير والمؤشرات الدولية وذلك من خلال طرح الأهمية ومدى اتسامها بالموضوعية، بل والأدوات التي تنتهجها وتعتمدها في تقييمها لوضع الدول وترتيبها، من ثَم ينتقل الباحث إلى رصد أبرز العوامل والمسببات المحلية والدولية المؤثرة في ترتيب الدول – أفريقيا جنوب الصحراء – في تلك التقارير، وكيفية تعاطي الدول الأفريقية مع تلك المؤشرات وهي لمحة للمستقبل لكيفية الاستفادة من المخرجات العامة لتلك المؤشرات، بالإضافة إلى الإسقاط على أبرز النماذج الإيجابية في تلك المؤشرات وعلى النقيض المتأثرة سلبًا، وأخيرًا بنظرة تحليلية وتقويمية لموضع تلك الدول في تلك التقارير.

## Abstract

This study seeks to monitor the local, regional and international factors affecting Africa and its position in those reports and indicators, in order to stand around the many urgent files that require effective intervention to solve them so that they do not represent an impediment in the steps of the future continent, and therefore this study seeks to address the monitoring of what these reports are And international indicators by presenting the importance and the extent of their objectivity, and even the tools that it adopts and adopts in its evaluation of the status and arrangement of states, and the researcher proceeds to monitor the most prominent local and international factors and causes affecting the ranking of countries - Sub-Saharan Africa - in those reports, and finally with an analytical and evaluation view of the location of those States in those reports.

# المقدمة

تحتل القارة الأفريقية مكانة هامة في التقارير والمؤشرات الدولية وذلك لما تتمتع به من عوامل وما تمتلكه من موارد وثروات طبيعية تضعها في المقدمة في المستقبل القريب بالنسبة للاهتمامات الدولية والإقليمية، لذا ومن هذا المنطلق تسعى تلك الدراسة البحثية لرصد كافة العوامل المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة على تلك القارة وموضعها في تلك التقارير والمؤشرات، وذلك للوقوف حول العديد من الملفات الملحة التي تطلب التدخل الناجز لحلها لكي لا تمثل إعاقة في خطى قارة المستقبل، وعليه تسعى تلك الدراسة أولًا إلى التطرق رصد ماهية تلك التقارير والمؤشرات الدولية وذلك من خلال طرح الأهمية ومدى اتسامها بالموضوعية، بل والأدوات التي تنتهجها وتعتمدها في تقييمها لوضع الدول وترتيبها، من ثَم ينتقل الباحث إلى رصد أبرز العوامل والمسببات المحلية والدولية المؤثرة في ترتيب الدول – أفريقيا جنوب الصحراء – في تلك التقارير، وكيفية تعاطي الدول الأفريقية مع تلك المؤشرات وهي لمحة للمستقبل لكيفية الاستفادة من المخرجات العامة لتلك المؤشرات، بالإضافة إلى الإسقاط على أبرز النماذج الإيجابية في تلك المؤشرات وعلى النقيض المتأثرة سلبًا، وأخيرًا بنظرة تحليلية وتقويمية لموضع تلك الدول في تلك التقارير.

- **التساؤلات البحثية "المشكلة البحثية"**

تطرح الدراسة تساؤلًا هامًا ينبع من الرغبة الملحة في رصد وتحليل العوامل المحلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على وضع القارة الأفريقية في المؤشرات الدولية، لذا يتمثل التساؤل الرئيسي في؛ "**إلى أي مدى تؤثر المتغيرات الإقليمية والدولية على موقع أفريقيا في التقارير والمؤشرات الدولية؟**"، ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدة **تساؤلات فرعية** يمكن طرحها كما والتالي؛

- ما أبرز الأسباب المحلية والإقليمية المؤثرة في تموضع أفريقيا دوليًا؟
- ما أبرز النماذج الأفريقية الإيجابية/السلبية والتي حققت تقدمًا /تأخرًا في المؤشرات الدولية على مدار أعوام سالفة؟
- كيف تتعاطي الدول الأفريقية مع معطيات المؤشرات والتقارير الدولية؟
- كيف يمكن للدول الأفريقية الاستفادة من مخرجات المؤشرات والتقارير الدولية؟

## الأهمية والهدف من الدراسة

### ➢ أهمية الدراسة

تنبع أهمية تلك الدراسة من أهمية دراسة الحالة التي ترتكز عليها الدراسة والمتمثلة في القارة الأفريقية وتحديدًا أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تحتل تلك البقعة بأهمية كبيرة على الصعيد الدولي والإقليمي كما أنها تعد بقارة واعدة مستقبلًا حيث أنها تلبي طموحات القوى الغربية والشرقية، لذا من المهم للباحث أن يقدم أطروحة علمية تتضمن تحليل وتقويم لموضع أفريقيا جنوب الصحراء في المؤشرات والتقارير العلمية لتعد ناجزة من الناحية العلمية للباحثين المتخصصين في الشأن الأفريقي خاصة، ولمختلف دراسي ومتخصصي العلوم السياسية عامة، لذا تتسق الأهمية الذاتية للباحث مع الأهمية العلمية، أما عن الأهمية العملية أو التطبيقية فتعد تلك الورقة البحثية بمثابة محتوى علمي وعملي لنقل خبرات المؤشرات والتقارير الدولية في مختلف الملفات التي تناقشها والتي قد تعاني منها القارة الأفريقية لذا ترصد عدة نقاط للاستفادة منها والاعتداد بها، وكذلك نماذج أفريقية إيجابية يحتذى ببرامجها الإصلاحية، وعلى النقيض النماذج السلبية من أجل النأي بسياسات الدول عن برامجها التقصيرية.

### ➢ الهدف من الدراسة

- التعرف على العوامل والمسببات الدولية التي تؤثر وبشكل قطعي على تقدم أو تأخر ترتيب أفريقيا في مختلف المؤشرات الدولية.
- رصد عوامل الضعف والقوة التي تعاني منها القارة والتي تعج عاملًا هامًا في ترتيب القارة.
- الإسقاط على النماذج الإيجابية المتقدمة في التقارير الدولية وعلى النقيض النماذج التي حققت نتائج سلبية.
- تحليل تعاطي الدول الأفريقية بمختلف مراكزها مع التقارير والمعلومات التي تخرج عن تلك المؤشرات الدولية من أجل تحسين الملفات السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها.
- طرح استراتيجية لمجموعة من الملفات من أجل تحقيق تقدم لحظي في الملفات التي تمثل عوارًا في القارة الأفريقية.

- **الإطار النظري للدراسة**

الباحث بصدد استخدام منهج تحليل النظم وذلك من أجل الوقوف على كافة المدخلات المحلية والدولية والإقليمية التي تؤثر في عملية التنمية الشاملة في القارة الأفريقية ومنه بمقاربتها مع الواقع الأفريقي وتتعرف على المآرب الإقليمية والدولية تجاه القارة ومنه إلى المخرجات العامة وكيفية التعاطي معها والاستفادة منها في تحسين بعض الملفات الشائكة التي تمثل عوار للقارة وعلى رأسها الأمن والحرية الدينية، لذا الإطار النظري المستخدم هو "**تحليل النظم**"

وهذا ما سيتم تفنيده من خلال تلك الوريقات على النحو التالي بيانه؛

- المبحث الأول: تقارير المؤشرات الدولية؛ قراءة في الأهمية والموضوعية، والأدوات.
- المبحث الثاني: الأسباب والمؤثرات (الدولية والمحلية) في ترتيب الدول في المؤشرات، أبرز أسباب التحسن، وأسباب الضعف.
- المبحث الثالث: أبرز النماذج الإيجابية.
- المبحث الرابع: الدول التي حافظت على مراكزها المتأخرة في ثلاثة مؤشرات فأكثر (تعداد فقط للدول والمؤشرات التي حصلت فيها على نتائج متأخرة)
- المبحث الخامس: تحليل تعاطي الدول الأفريقية مع المؤشرات، وكيف يمكن أن تستفيد من مخرجاتها.

## المبحث الأول؛

## تقارير المؤشرات الدولية: قراءة في الأهمية والموضوعية، والأدوات

برزت في الآونة الأخيرة العديد من التقارير والمؤشرات الدولية والتي تصدر عن مؤسسات عالمية وجهات مختلفة؛ بعضها رسمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبعضها جهات خاصة مثل المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) ومنظمة الشفافية العالمية والموازنة المفتوحة، بالإضافة إلى بعض الدوريات والمجلات مثل مجلة السياسة الخارجية الأمريكية وغيرها.

وتتناول هذه التقارير والمؤشرات بالدراسة والتحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لدى الدول المختلفة، وكذلك تعقد مقارنات بين الدول وبعضها البعض، وقد زادت أهمية

هذه التقارير وضرورتها مع ازدياد العولمة وأيضاً في ظل انفتاح معظم الاقتصادات العالمية، بل ومحاولة دمجها في سوق واحدة هي السوق العالمية.

من هنا تأتى أهمية مثل هذه التقارير والمؤشرات وسنتطرق في هذا الموضع إلى نبذة نظرية حول تلك التقارير والمؤشرات والهدف منها ومصداقيتها وذلك من خلال المطالب التالية:

- **المطلب الأول:** ماهية وأنواع التقارير والمؤشرات العالمية والهدف منها.
- **المطلب الثاني:** موضوعيتها ومنهجيتها (المصداقية) وآلياتها وأدواتها.

## المطلب الأول

## ماهية وأنواع التقارير والمؤشرات العالمية والهدف منها

تتطلب القراءة الدقيقة لهذه التقارير بالأساس معرفة ماهية التقارير والمؤشرات وأنواعها والهدف منها، وطبيعة المصادر التي تعتمد عليها وغيرها من الأمور الرئيسية التي يجب مراعاتها حتى يتم التعاطي مع تلك التقارير والمؤشرات العالمية بطريقة علمية صحيحة، ولهذا لم يكن مستغرباً أن تشيد بعض هذه التقارير بأداء دولة معينة بينما تشير تقارير أخرى إلى ضعف الأداء، وذلك وفقاً لما يتناوله كل تقرير على حدة.

### ماهية التقارير والمؤشرات

### التقرير في اللغة والاصطلاح، (المعجم الوسيط، 2018)

لغةً: يعني توضيح المسألة بعد التحقيق فيها، اصطلاحاً: يعني جمع ووصف وتحليل الحقائق حول المسألة وإذاعتها أو تبليغها إلى الآخرين، فهو ما يعد بيانًا تُشرح فيه مسألة أو قضية أو تفاصيل حادث أو نتائج دراسة ما، مثل؛ تقرير الطبيب الشرعي، التقرير السنوي الاقتصادي: بيان سنوي للوضع المالي لشركة ما أو لدولة ما يصف عملياتها ويعرض ميزانيتها والحساب الختامي وبيان الدخل، التقرير السياسي: بيان مفصل يتضمن توجهات حزب أو هيئة سياسية أو حكومية وتوجيهاتها.

### المؤشر في اللغة والاصطلاح، (المعجم الوسيط)

**لغةً:** يشير يعني الدليل أو إشارة لجلب الانتباه أي إلى شيء ما، **اصطلاحاً:** يعني وسيلة لإظهار وضع أو حالة شيء أو نظام ما، أو مقياس كمي أو نوعي قادر على إظهار مستوى واتجاه

التغير، أو رقم/ رمز احصائي يمثل ظاهرة معينة خلال فترة زمنية معينة، أو متغير قابل للقياس يستخدم لقياس درجة الالتزام بتحقيق معايير أو مستويات جودة مطلوبة.

حيث يساعد المؤشر في الحكم على الأشياء ومن ثم اتخاذ القرار، فهو كرقم قياسي (index number) يُعطي معلومات ملخصة عن مستوى شيء ما يهمنا، فهو ما يُعد غالباً عملية اختزال لكمية كبيرة من المتغيرات أو البيانات يصعب استيعابها كوحدات منفردة، ومن أشهر الأمثلة على ذلك هو مؤشر أسعار الأسهم في البورصات، حيث إن رقماً واحداً (المتوسط) يُعطي المستثمرين والمعنيين بشئون الاقتصاد فكرة عامة عن أداء مئات الشركات أو الاقتصاد ككل، وأيضاً الرقم القياسي لأسعار السلع والخدمات المتنوعة الذي يقدم لنا فكرة عامة عن متوسط الأسعار في البلاد.

## أنواع التقارير والمؤشرات الدولية

وبعد أن تطرقنا إلى ماهية التقارير والمؤشرات سننتقل إلى أنواع تلك التقارير والمؤشرات العالمية، حيث تنقسم التقارير والمؤشرات العالمية استناداً إلى مجموعة من المعايير كالتالي:

**تُقسم التقارير والمؤشرات من حيث الزمن إلى:**

- **تقارير ومؤشرات دورية وأخرى غير دورية**

التقارير والمؤشرات الدورية: بعض التقارير والمؤشرات الدولية تأخذ صفة الدورية وتصدر بشكل منتظم عن مؤسسات دولية مثل البنك الدولي الذي يُصدر تقرير (التنمية في العالم)، وتقرير (مؤشرات التنمية في العالم)، وصندوق النقد الدولي الذي يُصدر التقرير الخاص (بآفاق الاقتصاد العالمي) مرتين سنويا، و(مؤشر هشاشة الدول) الذي يصدر عن مؤسسة صندوق السلام، وغالبا ما تركز هذه التقارير على التطورات العامة في الأحوال الاقتصادية والسياسية العالمية والعوامل المحركة لها، مع إبراز مواطن القوة والضعف على الصعيد العالمي ككل، وتتميز تلك التقارير والمؤشرات بالشمول في الطرح والرؤية.

**التقارير والمؤشرات غير الدورية:** تلك التقارير التي تُصدرها بعض المؤسسات بصفة طارئة لرصد ظاهرة أو موضوع معين مثل تقرير رفع مستوى المدن المنتجة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (Raising the Bar for Productive Cities in Latin America and the Caribbean Report) الصادر عن مجموعة البنك الدولي.

**تُقسم التقارير من حيث الموضوع إلى:**

تُصدر بعض المؤسسات الدولية الخاصة العديد من التقارير المتعلقة بمجال معين من المجالات مثل منتدى الاقتصاد العالمي الذى يقوم بإصدار تقريره السنوي عن (التنافسية في العالم)؛ ويتم فيه قياس مدى التقدم من جانب الدول في اتخاذ الإجراءات المشجعة على زيادة تنافسية الاقتصاد المحلى، وذلك مقارنةً مع الدول الأخرى، هناك أيضا تقرير (الشفافية) الذى يُصدره مؤسسة الشفافية العالمية؛ ويقيس مدى الفساد في المعاملات داخل هذه الدول، وذلك اعتماداً على إحصاءات ومسوح في كل دولة من الدول الموضوعة في التقرير، و ذلك بالإضافة إلى التقرير الذى تصدره مجلة السياسة الخارجية الأمريكية بالتعاون مع صندوق السلام العالمي والذي يتعلق بما يطلق عليه (الدول الضعيفة والآيلة إلى الفشل) وذلك عن طريق استخدام 12 مؤشرًا تشمل كافة مناحي الحياة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً بهدف قياس عدم الاستقرار على الصعيد العالمي، ( **الجبالي، الأهرام بدون تاريخ**).

كما تُصدر مجموعة من المؤسسات بعض التقارير ذات الطبيعة الخاصة مثل تلك التقارير التي تتعلق بتقويم الأداء الاقتصادي لدولة معينة، مثل تقرير صندوق النقد عن (مشاورات المادة الرابعة) والذي يقوم بدراسة وتحليل كافة مناحي الاقتصاد القومي في الدولة المعنية، ويحظى ذلك التقرير باهتمام كبير من جانب معظم المؤسسات والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى الشركات الكبرى والمستثمرين الدوليين، والجدير بالذكر أن هذا التقرير ظل يحظى بالسرية الكاملة حتى وقت قريب إلى أن سمحت معظم الدول بنشره وتوزيعه على نطاق واسع.

بينما تهتم بعض المؤسسات الدولية الأخرى بالتركيز على ظاهرة معينة مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي يُصدر تقرير (التنمية البشرية في العالم)، ويقوم بقياس مستوى التطور أو التراجع الذى حدث في مجال التنمية البشرية عن طريق ثلاثة مؤشرات أساسية تتعلق بالقدرة على العيش حياة طويلة خالية من العلل والأمراض، ومدى توافر المعرفة والمعيشة اللائقة للأفراد، كما يتم ترتيب الدول استناداً على مدى التقدم على هذا المؤشر، أو منظمة العمل الدولية التي تصدر تقريرها السنوي بخصوص أوضاع سوق العمل، ومعدلات التشغيل والبطالة في الدول المختلفة.

**تُقسم التقارير والمؤشرات من حيث رقعة اهتمامها إلى:**

- تقارير ومؤشرات تهتم بمجموعة معينة من البلدان أو إقليم معين مثل إقليم الشرق الأوسط أو أفريقيا، وأخرى تتناول دول العالم ككل، كما توجد مؤشرات تهتم بتقويم البلد الواحد من حيث ولاياته أو أقاليمه أو مدنه.

- وأيضاً هناك تقارير ومؤشرات لتقويم المؤسسات والمنظمات، مثل منظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة والمنظمات العالمية من حيث المساءلة والشفافية والأداء الوظيفي والمسئولية الاجتماعية.

**تُقسم التقارير والمؤشرات من حيث نوع المعلومات التي تقدمها إلى:**

تقارير ومؤشرات كمية وأخرى نوعية (وصفية)

- **التقارير والمؤشرات الكمية (الرقمية):** هي تلك التقارير التي تقيس متغيرات كمية مثل الدخل أو الإنتاج أو الناتج المحلي الإجمالي، أو تلك المحسوبة من بيانات كمية مثل حجم الإنتاج أو حجم الإنفاق على التعليم الأساسي أو مستوى الأسعار أو معدل البطالة.
- **التقارير والمؤشرات النوعية:** هي تلك التقارير التي تقيس متغيرات نوعية أو وصفية مثل مستوى الفساد الإداري ونوعية وطبيعية نظم الحكم وهل هي ديمقراطية أم غير ديمقراطية، أو تلك المحسوبة من بيانات نوعية أو وصفية مثل نوعية التدريس ومدى رضا الطلبة وأولياء الآمور عن الخدمات التعليمية.

**تُقسم التقارير والمؤشرات حسب عدد المتغيرات التي تقيسها إلى:**

تقارير ومؤشرات بسيطة وأخرى مركبة

- التقارير والمؤشرات البسيطة: وهي تلك التي تقيس متغيراً واحداً، مثل متوسط الدخل أو معدل البطالة.
- التقارير والمؤشرات المركبة: وهي تلك التي تقيس مجموعة من المتغيرات مثل مؤشر التنمية البشرية والحرية الاقتصادية وسهولة أداء الأعمال.

**تُقسم التقارير والمؤشرات حسب مراحل تنفيذ البرامج أو السياسات إلى:**

تقارير ومؤشرات المدخلات: هي تلك التقارير التي تتعلق بمتابعة جميع الموارد المالية والمادية المستخدمة في تحقيق أهداف البرامج أو السياسات مثل برنامج الإنفاق على الرفع من مستوى التعليم الأساسي، تقارير **ومؤشرات المخرجات:** هي تلك التقارير التي تقيس جميع السلع أو الخدمات الناتجة عن استخدام المدخلات، مثل عدد المدارس أو تجهيزاتها أو حجم الفصول، **تقارير ومؤشرات النتائج:** وهي تلك التي تقيس مستوى سهولة الوصول إلى الخدمات العامة، واستخدام هذه الوسائل ومستوى رضا المواطنين عن هذه الخدمات، مثل عدد طلبة المدارس ومتوسط تحصيلهم، **تقارير ومؤشرات التأثير:** وهي تلك التي تُقدر التأثير النهائي للبرامج أو السياسات على أحد الأبعاد الرئيسية

للقضية المستهدفة، مثل برنامج الرفع من مستوى التعليم؛ ومن أبعاده التحرر من الأمية الوظيفية وتنمية رأس المال البشري وزيادة الدخول والرفع من مستوى المعيشة.

## الهدف من التقارير والمؤشرات

أصبح المهتمون برسم الاستراتيجيات وتصميم الخطط ووضع البرامج والسياسات للشركات وللدول والمحللون والناشطون المدنيون يعتمدون اعتمادًا رئيسيًا على توجيهات وإرشادات المعلومات الموجودة في التقارير والمؤشرات، ويمكن تلخيص أهمية معلومات التقارير والمؤشرات من خلال عرض أهم استخداماتها كما يلي:

1. تمثل إحدى أدوات الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها، التي يعتمد عليها رسم الاستراتيجيات المستقبلية وتصميم الخطط والبرامج والسياسات.
2. تمثل استجابة لطبيعة عصر المعلومات ومنهجيته العلمية في اتخاذ القرارات.
3. تُعد استجابة لمطالب المؤسسات الدولية بتوسيع القدرات الإحصائية للبلدان والمؤسسات.
4. تساعد على تشخيص وفهم حجم وطبيعة المشكلة المدروسة، والوسائل المطلوبة لمواجهتها.
5. تساهم في قياس التطور الزمني والمكاني خلال فترات زمنية أو أماكن محددة.
6. تقويم مدى تقدم ونجاح البلد في تحقيق الأهداف المحلية والعالمية.
7. توفير معلومات لصناع السياسات في البلد عن الاتجاهات المتاحة واحتمالات الخلل.
8. تمثل مورداً اقتصادياً هاماً لمن يملكها على مستوى الموارد التقليدية العمل وراس المال.
9. تبسيط أو تلخيص قضايا صعبة ومعقدة، وإيضاح التغيرات في تصنيفات البلد عبر الزمن، ومقارنتها.
10. تعتبر وسائل اتخاذ القرار لصناع السياسات في الشركات والمؤسسات الوطنية والعالمية.
11. تمثل قدر من الشفافية، كما تُعد وسائل إعلام لمستخدمي هذه المعلومات كالمستثمرين الأجانب ومتخذي القرار في الدولة، ومؤسسات الائتمان، وهيئات الإغاثة الوطنية والدولية، والصحفيين والأكاديميين، فالمستثمرون الأجانب مثلاً، يحتاجون هذه المؤشرات والتقارير لتقويم وتوسيع استثماراتهم في العديد من الدول، حيث يحتاج هؤلاء المستثمرون إلى مؤيد لمؤشراتهم التقليدية لمخاطر البلد المبنية على مؤشرات اقتصادية كلية والتي ثبت فشلها في التنبؤ بأزمات مالية باهظة التكاليف.
12. تمثل وسائل بحثية الباحثين والأكاديميين.

13. تمثل وسائل تنبؤيه مستقبلية.
14. تقدم هيكل من المعلومات يكفي لاتخاذ القرار السليم.
15. تُمثل نقاطًا مرجعية Bench marks لمن يريد أن يعرف إلى أين تتجه الدولة فيما يتعلق بالتنمية، أين تقف الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، باختصاررتحاول هذه المؤشرات والتقارير أن تقيس مدى تقدم أو تخلف المجتمعات في هذه الاتجاهات التنموية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية.
16. تمثل وسيلة فعّالة في أيدي الشعوب ومنظمات المجتمع المدني لمحاسبة ومساءلة حكوماتها.
17. تمثل حقاً للموطنين في الحصول على المعلومات التي تساعدهم على تحسين أوضاعهم، حيث أن المواطنين ليس فقط من حقهم أن يكونوا على علم بما يمس حياتهم حاضر أو مستقبلا، ولكن أيضاً بأحدث المعلومات.
18. يصف لنا المعهد العالمي للتنمية المستدامة "The International Institute for Sustainable Development" أهمية معلومات التقارير والمؤشرات بأن المجتمعات تقيس الأشياء التي تشكل أهمية لها، وتوفر عملية توفر أساساً علمياً ورقميا وإحصائياً لتقويم الأداء وتقدير تأثيرات أعمالنا على المجتمع وكذلك محاولة ربط أعمال الماضي بالحاضر من أجل تحقيق أهداف المستقبل.
19. جاء في "المسح العالمي حول ماذا يعرف الناس عن التقدم الاجتماعي"، الذي تقوم به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Organization of Economic Cooperation and Development أحد الأسئلة وهو :هل تفضل الاحصاءات أم المؤشرات؟، وكانت الإجابات تميل إلى تفضيل المؤشرات، وقد احتوى وهو الكتاب الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "Fact book"لسنة 2007 على 111 مؤشر حول الاقتصاديات المتقدمة في العالم، (OECD Fact book، 2007).

## المطلب الثاني

## موضوعيتها ومنهجيتها (المصداقية) وآلياتها وأدواتها

تعد المؤشرات والتقارير الدولية أصدق الأدوات في التعبير عن أوضاع الدول المختلفة وذلك على حسب موضوعها واختصاصها، حيث تتعامل تلك المؤشرات مع البيانات بطرق علمية وموضوعية

حديثة مما يجعلها على درجة عالية من الدقة والوضوح وكذلك تتعامل مع بيانات ومعايير ذات مصداقية وموضوعية كبيرة وباستخدام طرق منهجية سليمة، وهو ما يجعل تلك المؤشرات الأكثر اعتماداً من جانب الباحثين والأكاديميين وأيضاً المهتمين بشأن معين من شئون الدولة.

## على صعيد موضوعيتها ومنهجيتها (المصداقية)

يمكن القول إن ما يعطي لتلك التقارير ثقلها أنها تصدر عن مجموعة من المؤسسات والجهات الدولية الموثوقة مثل منظمة الأمم المتحدة، البنك الدولي ومنظمة الشفافية العالمية؛ وهي مؤسسات لها وزنها وثقتها بين دول العالم كما أنها تعتمد على مجموعة من المعايير التي تجعل تلك التقارير موضوعية وذات درجة عالية من الدقة والوضوح حيث تعتمد على منهجية علمية حديثة وطرق إحصائية مبتكرة ومحددات ثابتة يضعها كل مؤشر حسب موضوعه للمقارنة بين أوضاع الدول وتحظى تلك المعايير بدرجة كبيرة وواضحة من الاتفاق الدولي، كما تتميز التقارير والمؤشرات الدولية **بمجوعة من السمات التي تجعلها ذات درجة عالية من المصداقية والموضوعية، يمكن رصدها كالتالي:**

- تعتبر تلك التقارير والمؤشرات مقياساً مباشراً للتحسن والتقدم.
- تُعد التقارير والمؤشرات الدولية ذات علاقة نظرية أو تطبيقية مباشرة بالبرامج أو السياسات المتبعة في الدول.
- تلك التقارير والمؤشرات مناسبة لصناعة البرامج أو السياسات العامة للدول.
- لا يُمكن تغييرها والتلاعب بها، كما أنها لا تخضع لأهواء الدول.
- تُعد تلك التقارير والمؤشرات ذات درجة كبيرة وعالية من الاتساق والانسجام مع البيانات المتوفرة
- كما أنها تتميز بقابليتها على القياس في الوقت والمستوى المحددين.

## أمثلة تطبيقية على منهجية التقارير والمؤشرات الدولية

**مؤشر الازدهار ليجاتوم، (مؤشر ليجاتوم، 2017، ص 58-59)؛**

يُعد مؤشر Legatum Prosperity Index إطاراً يقيّم البلدان بشأن تعزيز ازدهار مواطنيها، بما يعكس الثراء والرفاهية على حد سواء، فهو يهتم بوجود حياة مزدهرة حقاً، ويتجاوز مقاييس الاقتصاد الكلي التقليدية لرفاهية الأمة –التي تعتمد فقط على مؤشرات للثروة مثل متوسط الدخل لكل فرد (الناتج المحلي الإجمالي للفرد) –، حيث إنه يسعى إلى إعادة تعريف الطريقة التي نقيس بها النجاح الوطني،

وهذا ما يجعله مقياساً رسمياً للتقدم البشري، فهو يقدم رؤية فريدة حول كيفية تكوين الرخاء والتغيير في جميع أنحاء العالم.

يسعى مؤشر الازدهار ليجاتوم لتغطية الثروة والرفاهية وليس مجرد عامل واحد، ويواجه مؤشر الرخاء تحدي إيجاد مقياس حقيقي للنجاح الوطني، وهو بذلك يسعى لإنشاء فهرس سليم من الناحية المنهجية؛ وهذا هو الهدف الذي سعى معهد Legatumلتحقيقه مع الدقة الأكاديمية والتحليلية وذلك على مدار العقد الماضي.

وفي عام 2016 تم تحديث مؤشر الازدهار بعد مراجعة منهجية لمدة عامين، مع مدخلات من المستشارين الأكاديميين وخبراء السياسة، وكان الهدف من المراجعة هو الاقتراب من مقياس للازدهار يتسم بالشفافية ويكون على صلة وثيقة بالسياسات، وقد تم بناؤه من خلال الجمع بين البحث النظري والتجريبي القائم حول محددات الثروة والرفاهية، حيث يجسد المؤشر اتساع الرخاء من خلال تسعة ركائز للرفاهية باستخدام 104 مؤشر فرعي، وتم التأكد من أن جميع تلك المؤشرات ذات دلالة إحصائية وذات مغزى مع الثروة أو الرفاهية على الأقل، كما تم تغطية مزيد من البلدان والمزيد من المتغيرات، وكذلك أضافت معايير جديدة على البيئة الطبيعية وأيضاً عكست مصادر جديدة للبيانات، كما قام المؤشر أيضاً بنشر وثيقة منهجية كاملة لتزويد القارئ بجميع المعلومات المطلوبة لفهم مؤشر Legatum Prosperity Index بطريقة موضوعية مفيدة وغنية بالمعلومات وتتميز بالشفافية.

ويراقب المؤشر باستمرار جودة وتوافر البيانات العالمية، وهذا ليس ثابتاً في ظل اختلاف ركيزة الجودة الاقتصادية، على سبيل المثال؛ استند المؤشر إلى بيانات البنك الدولي حول مشاركة سوق العمل (الإجمالي والإناث)، بينما كان يستند في السابق إلى تقدير منظمة العمل الدولية لمعدل مشاركة الإناث في القوى العاملة كنسبة مئوية.

حيث أجرى المؤشر مراجعة شاملة للأدبيات في كل عمود، وكذلك قام ببحث الأدبيات الأكاديمية حول التنمية الاقتصادية والرفاهية، وحدد أكثر من 200 متغير لهم تأثير على الثروة والرفاهية، وقد تم تنقيح تلك المتغيرات على أساس المدخلات المقدمة من الخبراء الأكاديميين وخبراء السياسات في كل مجال من المجالات –الذين قدموا المشورة بشأن موثوقية مصادر البيانات، والتدابير البديلة ومصداقية قياس المتغيرات–، حتى تم التوصل إلى قائمة نهائية من 104 متغير؛ موزعة بالتساوي في الأعمدة التسعة.

على سبيل المثال عدد الأفراد والسنوات والنسب المئوية والمقاييس الترتيبية؛ تحتاج هذه الوحدات المختلفة إلى تطبيعها للمقارنة بين المتغيرات والدول لتكون ذات مغزى، ويتيح لنا هذا النهج أيضاً مقارنة نتائج الفهرس بمرور الوقت.

كما أن ذلك المؤشر يعطي ثلاثة أوزان متغيرة يُخصص لكل متغير وزن محدد، مما يشير إلى مستوى الأهمية التي يتمتع بها في التأثير على الرخاء، **وتم تحديد الأوزان من خلال ثلاثة عوامل مرتبة وفقاً للأولوية:**

1) مدى أهمية المتغير فيما يتعلق بتراكم الثروة المادية وتعزيز الرفاهية على النحو الذي استرشدته الكتابات الأكاديمية.
2) آراء الخبراء التي يقدمها المستشارون الخاصون للمؤشر.
3) درجة التوافق مع وجهة نظر معهد Legatum للازدهار عن ازدهار الإنسان عبر الثروة والرفاهية.

وتُجمع درجات الركائز في كل من الأعمدة التسعة من خلال أوزانها لتوليد درجات الدول المختلفة، ثم يجري ترتيب الدول حسب درجاتها في كل عمود، وتتحدد درجة مؤشر الازدهار من خلال تحديد أوزان متساوية لجميع الأعمدة التسعة لكل دولة، ويعطي متوسط درجات الأعمدة التسعة درجة إجمالية للبلد في الازدهار، ويستند تصنيف مؤشر الازدهار العام على هذه النتيجة.

**الأدوات والآليات**

تصدر المؤسسات والمنظمات الدولية التقارير والمؤشرات إما على أساس مؤشر واحد أو عدة مؤشرات أو مؤشرات ثانوية، ويتم استخدام درجات لإظهار التقدم (أو التخلف) أو لمجرد عرض البيانات بدون ترتيب البلدان.

**وغالباً ما يتم ترتيب البلدان وتقويمها على أساس الطرق التالية:**

- إعداد مؤشر مفصل مؤلف من مؤشرات ثانوية (مثل مؤشر الالتزام بالتنمية).
- تركيب مؤشر مركب على أساس فئة جزئية من المؤشرات (مثل مؤشر التنمية البشرية).
- استخدام مؤشر واحد لترتيب البلدان (مثل مؤشر التعليم أو الصحة).
- عرض تقييمات البلدان في شكل جدول يحتوي غالبا على درجات البلدان في ترتيب تنازلي (عادة من الأحسن إلى الأسوأ وضعاً كما في مؤشر الدول الهشة).

- وقد يكون العرض في شكل تصنيفات فئوية على أساس فترات لقيم هذه المؤشرات (مثل تصنيف مستوى تحرر الدول وفقاً للـ Freedom house إلى "حر"، "حر جزئياً"، "غير حر").
- وهناك طريقة أخرى هي استخدام الأشكال البيانية الملونة كالأعمدة والأسهم لإظهار إحراز التقدم أو التأخر في تطبيق سياسات معينة (مثل تقييمات أهداف التنمية للألفية).

كما أن إعداد هذه التقارير والمؤشرات يستخدم مصادر عديدة، **حيث تعتمد هذه التقارير والمؤشرات نوعين من البيانات:**

- البيانات الكمية quantitative data كنتائج استطلاعات الرأي.
- البيانات النوعية qualitative data كتقييمات الخبراء.

حيث تعتمد تقييمات مخاطر السيادة القطرية على النوعين من البيانات، بينما يعتمد مؤشر التنمية البشرية على البيانات الكمية.

- ❖ ونظراً لأهمية تلك التقارير والمؤشرات المعلوماتية، فإنها غالباً ما تصدر وفق مواعيد ثابتة وجدول زمني محدد لا يتغير مهما كانت الظروف، كما يتم تحديث بعض التقارير والمؤشرات بطريقة دورية مثلا: كل أسبوع أو شهر أو فصل أو سنة أو كل سنتين منذ بداية ظهورها، وعلى سبيل المثال يتم تحديث مؤشر التنمية البشرية كل عام منذ إنشائه في عام 1991، والمؤشرات التي تصدر بطريقة دورية غالباً ما تخضع منهجيتها لتعديلات دقيقة أو إضافة بلدان إلى قوائمها.
- ❖ كما توجد بعض المؤشرات في تقارير شاملة والتي تشتمل على قضايا مختلفة (فمثلا مؤشر التعليم يظهر في تقرير التنمية البشرية السنوي).
- ❖ بينما تظهر بعض التصنيفات كتقارير في حد ذاتها (فمثلا، مؤشر مدركات الفساد هو تقرير في حد ذاته).
- ❖ وهناك بعض المؤشرات التي تظهر كجزء من ورقة أكاديمية ولكنها لا تتصف بالتجديد المنتظم.
- ❖ وأخيراً، توجد بعض التقارير والمؤشرات المتوفرة من خلال المواقع الالكترونية.

وبالرغم مما لهذه التقارير والمؤشرات الدولية من فوائد معلوماتية كبيرة، إلا أنها لا تنجو من بعض الانتقادات والتحذيرات والتي لابد من توخيها عن التعاطي مع هذه التقارير؛ **من أهم هذه الانتقادات أو التحذيرات، (المنصوري، 2016، ص 11):**

- تميل المؤشرات إلى التبسيط المفرط لواقع معقد جداً لا يمكن تلخيصه في رقم واحد.

- منهجيات تركيب هذه المؤشرات لا تتصف دائمًا بالشفافية الكاملة.
- قد تخضع هذه المؤشرات للتلاعب من قبل السياسيين ومن ثم قد تتحول إلى تمارين في "المحاسبة الخلاقة أكثر منها مقاييس موضوعية.
- هناك انتقادات موجهة لمنهجيات المؤشرات من حيث عملية اختيار أبعاد ومعايير المؤشرات ومسألة الارتباط الخطي بين المؤشرات والأوزان المعطاة لكل فئة ونوعية البيانات المستخدمة في تركيب المؤشر، أضف إلى ذلك انتقاد تطبيق نفس المنهجية على البلدان الصناعية والبلدان النامية.
- قد تميل إلى "تمجيد" نفس دول معينة.
- بالنسبة لتصنيفات البلدان وفق موضوع معين إلى فئات؛ مثل "مرتفع" و "متوسط" و "منخفض"، أو إلى "جيد" و "ضعيف"، فإن مثل هذه التصنيفات قد تعتبر شخصية جدا وغير موضوعية.
- بالنسبة للمؤشرات التنبؤية أو المستقبلية كمؤشرات مخاطر السيادة القطرية –والتي تسعى إلى تقويم احتمال عدم الوفاء بسداد الديون– فإن هذه المؤشرات قد فشلت في التنبؤ بأزمات مالية واقتصادية حادة في البلدان المتقدمة والنامية.
- وكذلك يجب علينا عند التعاطي مع تلك المؤشرات أن ندرس أولاً كيف تم حسابها وقياسها، وذلك لضمان ملاءمتها للاستخدام المقصود، كما يجب أن نتأكد أن هناك قدرًا كبيرًا من عدم الثقة والموضوعية في قاعدة البيانات، وأن بعض هذه المؤشرات مشتقة من أحكام شخصية، وتطغى عليها النزعات الأيديولوجية.
- لا شك أن تقويم أو اختزال بعض القضايا أو المتغيرات كنظم الحكم والحرية الاقتصادية وبيئة الاستثمار ومستوى الفساد الإداري وحد الفقر في شكل مؤشرات يعتبر عملاً صعباً جداً، الأمر الذي يدفع إلى الأخذ بالمنهجية العلمية ومحاولة التقدير والتقليل من الجهل والفساد مهما كانت الصعاب.
- ويمكن القول إن تناول البعض لهذه التقارير شابه العديد من الأخطاء العلمية والعملية، الأمر الذى أفقد الحديث حول هذه التقارير أهميته وحيويته، ويرجع السبب في ذلك إلى العديد من الأسباب يأتي على رأسها عدم متابعة التغييرات والتطورات في التقرير الواحد، فبعض هذه الجهات تقوم بتعديل المؤشرات التي تعتمد عليها في الدراسة بغية الوصول إلى الصورة الصحيحة عن الظاهرة التي تتناولها، وذلك بإضافة عوامل جديدة، أو استبعاد بعض العناصر، وهو ما يجعل المقارنات الزمنية غير صحيحة على الإطلاق، لأنها تقارن بين شيئين مختلفين تمامًا، وخير دليل

على ذلك مؤشر "التنافسية العالمية" الصادر عن منتدى ديفوس، ومؤشر "التنمية البشرية" الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حيث اختلف المؤشر في بدايته عن الوضع الحالي، (**الجبالي، مرجع سابق**).

- يضاف إلى ما سبق القراءة الخاطئة للمؤشر، وتظهر هذه المسالة بوضوح عند تناول بعض التقارير ذات الطبيعة الخاصة مثل تقرير الشفافية في العالم، والذي يقيس مستويات الفساد في الدول المختلفة، ويقوم بترتيب الدول وفقاً لهذا المؤشر ترتيباً تنازلياً بمعنى الدول الأقل فساداً في المرتبة الأولى، ثم الأقل فالأقل وهكذا، بينما نرى أن معظم الكتابات التي تناولت هذا الموضوع عكست الوضع تماماً.

## المبحث الثاني

## الأسباب والمؤثرات (الدولية والمحلية) في ترتيب الدول في المؤشرات

ينصب هذا الجزء من الدراسة على تسليط الضوء على الأسباب التي قد تؤثر بصورة أو بأخرى في ترتيب وموقع الدول في التقارير والمؤشرات هذا على الصعيد الدولي لإلقاء الضوء، هل للمصالح الدولية والتواجد الدولي في أفريقيا جنوب الصحراء قد ساهم بصورة أو بأخرى في التأثير سلبًا أو إيجابًا على أداء تلك الدول، بينما على الصعيد المحلي رصد أبرز مُسببات الضعف التي كان لها الجزء الأكبر في الاعتداد بها في ترتيب تلك الدول، كذلك الاطلاع على أبرز الملفات التي ازدادت الخبرة الأفريقية بها وكانت سبب لصعود وتقدم بعض الدول في الترتيب وتنقسم تلك المسببات السياسية والتي منها يبرز التحسن والضعف.

- **المطلب الأول أسباب التحسن، التأخر محليًا**؛ تنقسم المسببات السياسية أو عوامل ضعف وعوامل تحسن وقوة.

- عوامل الضعف، الصراعات الحدودية، الجريمة المنظمة، انتشار الظاهرة الإرهابية، الخريطة الجغرافية، التعدد اللغوي، الديني، العرقي، الطائفي، قضية اللاجئين، الفساد، الفقر.
- عوامل القوة والتحسن، الثروات الطبيعية، النمو الاقتصادي المتسارع لبعض دولها، الموارد البشرية، الثروات المعدنية والنفطية، الموارد المائية والتربة الزراعية الخصبة، التحسن الذي شهدته بعض أنظمة الحكم، التحسن في مجل الحرية الشخصية.

- **المطلب الثاني على الصعيد الدول:** ينقسم كما جاء في مجمل قراءة التقارير المستهدفة؛

- **المسببات العسكري**، أي التواجد العسكري، صفقات الأسلحة والقواعد العسكرية المتواجدة في الإقليم كذلك التدريبات المشتركة مع الدول، القوات الأجنبية المتواجدة لتحقيق هدف ما، عمليات حفظ السلام في المنطقة أم لا.
- **المسببات السياسية**، وتكمن في دعم نظام بعينه أو فصيل معين في دولة من الدول.
- **المسببات الاقتصادية**، تتمثل في المساعدات الاقتصادية وهل تعتمد الدولة عليها أم لا، فضلًا عن قياس حجم الاقتصاد العالمي والاستثمارات في تلك المنطقة.

وفقًا لما سبق سيتم تناول تلك المسببات وتأثيرها السلبي أو الإيجابي على ترتيب الدول في المؤشرات والتقارير المستهدفة وبالأخص دول أفريقيا جنوب الصحراء وهذا ما سيتم تناوله على النحو التالي بيانه؛

## أولًا المطلب الأول؛

## المسببات المحلية أو مظاهر القوة والضعف سياسيًا

تكمن مجموعة من المسببات التي قد تؤثر بصورة وأخرى على تمركز دول أفريقيا جنوب الصحراء في التقارير والمؤشرات وتلكم المسببات أو العوامل تجمع عوامل الضعف وأبرز عوامل التحسن فمثلًا إذا ما تم **تناول:**

**أولًا عوامل الضعف،** تنطوي على مجموعة من المسببات تتواجد داخل كينونة وتكوين دول أفريقيا جنوب الصحراء؛

- **التعدد الديني واللغوي والقبلي والعرقي** وما قد يترتب عليه من حروب أهلية ونزاعات، كما هو متعارف عن استقلال دول أفريقيا أنه تم تقسيم الحدود السياسية لتلك الدول وفقًا للمصالح الخاصة بالمستعمر دونما اعتبار للتكوين الاجتماعي والقبلي للقارة حيث أن الطبيعة القبلية كانت الغالبة حتى مع نشوء واستقلال الدول عن الاستعمار فقد نشأت دول مشوهة على الصعيد الاجتماعي والسياسي نظرًا لانعدام التجانس بين مواطني الدولة الواحدة نظرًا لاختلاف الانتماء العرقي والديني والقبلي واللغوي لهم فقد يدين البعض بأي من الديانات السماوية بينما آخرين ديانات تقليدية، كذلك الولاء للقبيلة يعتبر أكبر واعظم من الولاء للدولة الوطنية التي تشكلت مشوهة بواقع

فُرِض عليها من قبل المستعمر وهو ما تسبب إلى تلك اللحظة بنزاعات داخل إقليم الدولة الواحدة نتيجة عدم الانسجام واختلاف في العادات والتقاليد والموروث الثقافي فضلًا عن أفريقيا وبالأخص جنوب الصحراء من أكثر المناطق بالإضافة للتعدد الديني تعدد لغوي سواء على صعيد تلك الرسمية أو حتى المحلية التي تتداولها القبائل وتُقدر بألفي لغة ولهجة منها خمسين لغة رسمية أما عن المحلية منها أفرو آسيوية ولغات النيجر والكونغو، **(المهدي، 2014، ص 39-40)**.

- فتلكم الاختلافات ولدت شحن ترتب عليه نشوء سواء على الصعيد العرقي أو الإثني أو الطائفي في المنطقة ومثال لذلك دولة السودان والنزاعات بين جنوب السودان مع الحكومة المركزية في السودان وهي نزاعات متعلقة بإقامة الحكم الذاتي، الاستقلال عن الشمال الذي يَدْعُو أنه لا يبلي مطالبهم ورغباتهم، وهو ما كان بالفعل بانفصال جنوب السودان والاستقلال في عام2011ولم يكتفي الأمر عند هذا الحد بل تخطاه إلى نزاع داخل الدولة حديثة النشأة بين الحكومة والمعارضة فضلًا عن أن الدولة الحديثة وعدم قدرتها على التكيف لذا تُرى جنوب السودان في أغلب إلا لم يكن كل المؤشرات في أدنى المراتب والمراكز في تصنيف تلك التقارير، وتضم لها دولة الصومال والكونغو وبورندي، ورواندا والتي اندلعت الحرب الأهلية بسبب عرقي والتوتر بين قبائل التوتسي والهوتو ووصول حدته للتطهير العرقي، **(المهدي)**، وحتى السودان حيث ونزاع دارفور ورغبة ذلك الإقليم بالانفصال عن السودان كل ذلك نتيجة التعدد الإثني والعرقي والقبلي واللغوي حتى الديني الذي ولد كيانات هشة ضعيفة لا تقوى على أن تحافظ حتى على الحدود التي جمعتها ونسيج مجتمعها فسقطت أثيرة لضالتها ومنه تدنت مراكزها في تلك المؤشرات أقله المستهدفة في الدراسة، أما على الصعيد الديني فارتفعت إجراءات التقييد الحكومي في نيجريا وأفريقيا الوسطى على حرية الدين بالإضافة للكاميرون وتشاد والنيجر نتيجة تعرضها للهجمات الإرهابية تحت طائلة الدين لتتخفى وراءها في تنفيذ لدغاتها السامة في جسد تلك الدول وبالتالي ازداد العداء الاجتماعي كنتيجة حتمية لما تشهده تلك الدول وما أكد عليه مؤشر الحرية الدينية وبالأخص نيجيريا وأفريقيا الوسطى، الكاميرون، النيجر، وتشاد وغيرها من الدول التي تدنى ترتيبها.
- **انتشار التنظيمات الإرهابية**، من أحد أهم عوامل ونقاط الضعف والتي تؤثر سلبًا بشكل قطعي هو انتشار التنظيمات الإرهابية وارتفاع حِدة الأعمال الإرهابية والجرائم ضد الإنسانية والتي قد تقضي على مقدرات أي دولة وتحرمها من أبسط حقوقها في أن تحقق استقرار وتنمية لتنعم

شعوبها بالسكينة في طيات مجتمع آمن يتعايش أفراده كُلِ بما يدين وينتمي دونما أن تُشكل وصاية على معتقد أو رأى سياسي أو حتى انتماء عرقي أو قبلي، أما على صعيد الانتقال للظاهرة الإرهابية في أفريقيا جنوب الصحراء، فجل ما يمكن تناوله في هذا الصدد دون استهلال أن يتم ذكره في عجالة بعض الجماعات المتطرفة في المنطقة والتهديد الذي تمثله للدول التي تتواجد بها وجوراها، وعليه من أبرز التنظيمات الراديكالية في تلك المنطقة جماعة بوكو حرام في نيجيريا والتي سُلط الضوء عليها تقرير مؤشر الحرية الديني وتناولتها الدراسة خلال قراءة التقرير وتلك التي تخطت عملياتها الداخل النيجيري وعبرته إلى الحدود مع الكاميرون بل ووصلت لتشاد وهو ما ترتب عليه أعمال عنف وتفجيرات واستغلال الدين في تلك الهجمات ومنه ارتفعت إجراءات التقييد الديني في تلكم الدول لمجابهة خطرها فقد تسببت في قتل آلاف الأفراد، جيش الرب في أوغندا وهي عبارة عن جماعة مُتطرفة تستخدم الدين المسيحي في تنفيذ عملياتها بادعائها الدفاع عنه وتنفذ ما جاء به وتلك جماعة عنيفة، أما عن حركة الشباب الصومالية والتي نفذت العديد من العمليات الإرهابية على صعيد الداخل الصومالي وتخطتها إلى خارج الصومال وكانت أبرز هجماتها توجهها صوب الفنادق كفندق رابطة الشباب الصومالية في مقديشيو العاصمة الصومالية والتفجيرات والعبوات الناسفة حتى سميت تلك الظاهرة في ذلك الوقت بإرهاب الفنادق، **(علام، 2016)**، من خلال تلك النظرة الوجيزة على بعض من تلك التنظيمات وتعتبر البقعة السوداء في تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء ومنه تؤثر على أداءها في ملف الأمن والأمان ومنه بالطبع على الاقتصاد وتُعثِر من عملية التنمية في ظل بيئة غير أمنة للاستثمار في الدول التي تستهدفها تلك التنظيمات ومنها الصومال، نيجيريا، الكاميرون، أوغندا، النيجر، تشاد، إريتريا، وغيرها من الدول التي تتعرض لمثل تلك هجمات.

- **الهوة السياسية الناتجة عن ضعف أنظمة الحكم وديكتاتورية بعضها**، تتميز القارة الأفريقية عمومًا وأفريقيا جنوب الصحراء وفقًا لتقارير ومؤشرات من أبرزها مؤشر هشاشة الدول بضعف الحكم في غالبية الدول باستثناء بعض الأنظمة السياسية التي جاءت من انتخابات نزيهة ونظم حكم دمقراطية وتتميز بالتعددية ومنها موريشيوس وسيشل وبوتسوانا وجنوب أفريقيا، وعلى استحياء غانا بينما يغلب طابع السلطوية والديكتاتورية فضلًا عن الوساطة والمحسوبية وفساد وتورط الرؤساء وذويهم في قضايا فساد ورشاوى كشفت عنها مؤخرًا وثائق بنما، ومن الدول التي

تتهاوى بها الأنظمة السياسية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، أفريقيا الوسطى، زيمبابوي، أما عن تلك التي تتميز بوجود اللادولة وأُطلق عليها مصطلح الدولة الفاشلة الصومال بينما تلك التي يتواجد بها معدل فساد سياسي للأنظمة الحاكمة نيجيريا، كما لا يمكن إغفال ظاهرة الانقلابات العسكرية التي تميزت بها أفريقيا كقارة وجنوب الصحراء كمنطقة وتلكم كانت ومازالت تعود لأنظمة الحكم القمعية والديكتاتورية هذا فضلًا ازدياد ظاهرة تدخل الجيش في الحياة السياسية وسيطرته على سُدة الحكم في بعض الدول، لذا تمثل تلك النقطة بالرغم من التحسن الذي شهدته أفريقيا جنوب الصحراء في هذا الملف وخاصة في الأعوام السابقة لأنها أنتجت نماذج سبق ذكرها نموذج للتعددية والتنافسية والديمقراطية وسيادة دولة القانون نقطة ضعف في غير صالح الدول في المنطقة ومن أهم معايير قياس مدى تحسن مؤشر الحكم من عدمه تتبع ظاهرة العنف الانتخابي لأنها تشكل بحال تقييد للناخب ومنعه من الإدلاء بصوته بكل شفافية وأمن، وقد تطرقت الدراسة في موضع سابق للظاهرة السابقة وبالأخص في أفريقيا جنوب الصحراء حيث تعتبر من أكثر المناطق التي تشهد عنفًا انتخابيًا وهو ما يثير حفيظة وتوجس تلك الدول عند أي انتخابات وذلك لعدم قدرة الدولة على حماية المنظومة الانتخابية ومنه تأتي من مهام عمليات حفظ السلام الدولية في أفريقيا ضمان انتخابات نزيهة وهو ما يمثل سقطة لتلك الأنظمة ولا يتفق مع معايير وأهداف المؤشرات والتقارير الدولي لذا تتدنى كما لوحظ في تقرير مؤشر الهشاشة والازدهار والتنمية البشرية.

- **ملف اللاجئين**، لا يمكن أن يُغَض الطرف عن قضية اللاجئين باعتبارها من أهم القضايا على الساحة العالمية في تلك الحقبة وذلك إذا ما تم التمعن في مسببات الظاهرة لن تخرج عما سبق طرحه سواء النزاعات والحروب الأهلية أو حتى العنصرية في التعامل مع الأقليات العرقية أو الإثنية والدينية، انتشار الظاهرة الإرهابية أو عدم الاستقرار والأمن ناهيك عن النزاعات الحدودية بين الدول ولا تخلو أفريقيا جنوب الصحراء من اللاجئين ومن أكثر الدول التي ترتفع بها معدلات اللاجئين لدول أخرى أفريقيا الوسطى، الصومال، دارفور وجنوب السودان كاستنتاج لما سبق عرضه، والجدير بالذكر أن الاستقرار السياسي للأنظمة الحاكمة في أي دولة هو العماد الأساسي للتحسن في مختلف المؤشرات وعلى رأسها ملف اللاجئين فانتفاء الصراعات السياسية يؤدي إلى تلاشي الصراعات الدامية ومنه لاستقرار المواطنين في أراضيهم.

- **المشاكل والنزاعات الحدودية**، تمثل النزاعات الحدودية الصداع في جبين أفريقيا جنوب الصحراء وخاصة أنه أمر واقع فُرض عليها في حين تم تقسيم القارة دونما اعتبار للعوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية فولدت بلدان مشوهة وشعوب غير متجانسة وصراعات بين حكومات دول على شرائط حدودية ومن أبرز الصراعات والمشكلات الحدودية التي كانت كائنة في جنوب الصحراء، الصراع بين أثيوبيا والصومال على الأوجادين، النزاع بين مالي وبوركينا فاسو على شريط أغاشير، النزاع بين نيجيريا والكاميرون حول منطقة باكاسي، والنزاع بين السودان ودول جيرانه وما يخص الدراسة هو الجنوب أي جنوب السودان فضلًا عن نزاعها مع بعض أجزاءها كدارفور، نزاع الحدود بين الصومال وأثيوبيا، كذلك النزاع بين الكونغو الديمقراطية وجوارها سواء بورندي، وروندا، النزاع بين إريتريا وأثيوبيا والذي ما زالت تبعاته وأحداثه مستمرة إلى الآن وأدى ذلك النزاع إلى اندلاع الحرب بين الدولتين واضطر مجلس الأمن إلى تشكيل بعثة من الأمم المتحدة لحفظ السلام بين الدولتين، هذا بالإضافة للنزاعات الحدودية بين جنوب الصحراء وشمال الصحراء في أفريقيا، كالنزاع المصري والسوداني على مثلث حلايب وشلاتين، الصراع بين المغرب وموريتانيا، الصراع بين تشاد وليبيا على شريط أوزو، **(طه، الأهرام بدون تاريخ)**، وأخيرًا ومن أبرز النزاعات على الساحة في جنوب الصحراء النزاع الأثيوبي والإريتري كم سبق وأشارت الدراسة لكن هل في ظل الحكم الجديد لأبي أحمد في أثيوبيا أن يؤدي إلى انفراجة في تلك العداوة التي أرهقت الدولتين؟!، النزاع بين جيبوتي وإريتريا والذي من خلاله توسطت قطر من خلال إرسال بعثة قطرية لحفظ السلام وتهدئة الأوضاع بين الدولتين لكن انسحبت مؤخرًا، بإيجاز شديد النزاعات والمشاكل الحدودية أرهقت دول أفريقيا جنوب الصحراء واستنزفت كثيرًا من مواردها وهو ما مثل سقطة من ضمن سقطات وتحديات تواجها المنطقة.
- **الفساد، الفقر، والجريمة المنظمة**؛ تعتلي أفريقيا جنوب الصحراء القمة في مؤشر مدركات الفساد والذي يعود للفقر واستنزاف الموارد وفساد أنظمة الحكم وتورطها في قضايا فساد فمن خلال ملف خاص برصد الفساد في أفريقيا أطلقته جريدة الأهرام المصرية لتتبع ظاهرة الفساد في أفريقيا حيث جاء من خلال وريقاته أن أفريقيا تعتبر الأكثر فسادًا ضمن الأقاليم المقارنة، وأن اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة أطلقت تقريرها الرابع عن الحكم والإدارة في أفريقيا والذي اتفق ووثائق بنما وأنه من الضروري إعادة النظر في كافة الإجراءات والقوانين المتعلقة

بمكافحة الفساد وأنه لا يكفي مجرد تسليط الضوء على المتورطين في قضايا الفساد سواء بتهريب الأموال والرشاوى وغيرها من صور الفساد، كما أن التهرب الضريبي والفساد يقتطفان من أفريقيا بنحو 50مليار دولار سنويًا هذا بالإضافة لمعدلات الفقر المرتفعة والتي ترتبط بصورة أو بأخرى بالفساد خاصة إذا ما تواجدت الإعانات الخارجية لمكافحة الفقر في المنطقة وإغاثة المتضررين ومحاولة حصر المجاعات قدر الإمكان فتلكم الأموال تتعرض للسرقة والنهب سواء من بعض الأنظمة الفاسدة أو تلك الجماعات التي تنصب نفسها متحدثًا باسم هؤلاء الأفراد، ومنه يتضح أن الدول الأكثر فسادًا في أفريقيا عمومًا وجنوب الصحراء بالتحديد؛ الكونغو، الصومال، السودان، أفريقيا الوسطى، غينيا بيساو وربطتها بعدم وجود الفاعلية السياسية والقانونية لمكافحة الفساد وتحسين أوضاع شعوبها المتضررة، **(العقباوي، الأهرام بدون تاريخ)**، أما **عن الفقر في أفريقيا** جنوب الصحراء فتعد من أكثر المناطق فقرًا في العالم وذلك راجع للأوضاع المناخية للمنطقة باعتبار قربها من خط الاستواء والمناخ المداري الحار فضلًا عن سقوط الأمطار بشكل مستمر في بعض دولها وما يسببه من فيضانات تقضي بحياة شعوبها، ومن جانب آخر يتسبب المناخ الحار في الجفاف لبعض المناطق وما يتبعه من جفاف للتربة الزراعية والمحاصيل ونقص المياه، ويرجع الفقر كذلك الأمر لانخفاض متوسط الدخل القومي للفرد في أفريقيا جنوب الصحراء فعلى الرغم من أن أفريقيا من أكثر المناطق الغنية بالموارد الطبيعية والنفطية والمعدنية لكن مواردها مستنزفة ومهدرة، ومن أكثر الدول فقرًا في المنطقة الصومال، جنوب السودان، أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو، إريتريا والسودان وأثيوبيا تعتبر أكثر شعوب العالم فقرًا لذا تعتبر الدولة الأكثر من حيث تلقي المساعدات الخارجية، وهو ما انعكس على تدني أوضاعها في المؤشرات والتقارير العالمية، يأتي على ذكر **الجريمة المنظمة** والتي تعتبر من أبرز مسببات الضعف التي تعاني منها جنوب الصحراء وتتعدد الجريمة المنظمة سواء اغتيال شخصيات بعينها أو تهريب السلاح والأموال والمخدرات أو حتى الإتجار في البشر فضلًا عن تهريب الماس كما في سيراليون والذهب كما في جنوب أفريقيا وتلك الجرائم تعج بها المنطقة وبالأخص تلك التي تعاني من انفلات أمني ونزاعات وحروب أهلية بحيث تتهاوى الأنظمة وتغفل عن تتبع مثل هذا النوع من الجرائم ومن مسمياها الجريمة مكتملة الأركان ومن أمثلة تلك الدول الصومال، أفريقيا الوسطى، سيراليون، جنوب أفريقيا، جنوب السودان.

- **الخريطة الجغرافية لدول أفريقيا جنوب الصحراء**؛ المتمعن في قراءة خريطة القارة الأفريقية أو بإسقاط النظر على حدود الدول التي شكلها المستعمر وفق مصالحه دونما اعتبار لكم التشوهات التي طالت تلك الدول على الأقل من الناحية الجغرافية حيث خلفت العديد من الدول الحبيسة أي لا تطل على أي منفذ مائي مما يعيق حركة التجارة والتبادل التجاري وتكون منعزلة عن العالم وتضطر لعقد اتفاقيات تبادل ولكن تعود بالسلب عليها لارتفاع تكلفة النقل والشحن فضلًا عما يسببه من إرهاق لموازنة الدولة وكيف إذا كانت من الدول التي تعاني من أزمات مالية واقتصادية متكررة، أو أن تلجأ لأن تبحث عن منافذ عن طريق التوسع على حساب دول أخرى وأن تدخل في نزاعات وحروب، فمن خلال قراءة الخريطة يتضح أن بعض من دول أفريقيا جنوب الصحراء تعاني من العزلة أو ما تسمى "**دول حبيسة**" وأغلبها تقع في وسط المنطقة فقلما ما يوجد من الغرب الأفريقي أو الشرق الأفريقي، والجنوب الأفريقي، ومن تلك الدول وفقًا للأقاليم، **الغرب الأفريقي**؛ مالي، النيجر، بوركينا فاسو، أما **عن الشرق الأفريقي**؛ إثيوبيا، أوغندا، جنوب السودان، بورندي ورواندا **الوسط الأفريقي**؛ تشاد وأفريقيا الوسطى، **الجنوب الأفريقي**؛ زامبيا، زمبابوي، بوتسوانا، مالاوي، وإذا ما دقق في تلك الدول يتضح أن أغلبها تعاني من مشاكل حدودية مع جوارها باستثناء القليل.

**ثانيًا أسباب أو مسببات التحسن سياسيًا:** فتكمن في تزايد الخبرة الأفريقية في ملف الحريات الشخصية أي حرية الفرد في أن يختار معتقده ودينه وأراءه السياسية ومن يمثله دونما أن تطغى على حرية الآخرين، وما يبرره أن أفريقيا وبالأخص جنوب الصحراء من أكثر المناطق في العالم التي تتعدد بها الديانات وتكثر فيها الملل بما يفيد ويبرهن بما سبق طرحه، فضلًا عن تحسن بيئة العمل وريادة الأعمال وتهيئة البيئة للاستثمار، الثروات الطبيعية النفطية منها؛ تعتبر أفريقيا من القارات الغنية بالموارد النفطية وبالأخص في نيجيريا ومنطقة دلتا النيجر التي تتصارع وتتنافس عليها شركات النفط العالمية فضلًا عن أن أفريقيا تعتبر من أوائل القارات التي تعتمد عليها الصين في تمويلها باحتياجاتها من النفط، كذلك الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا وبالإضافة للثروات المعدنية كالذهب في جنوب أفريقيا وحقول الماس في سيراليون والمائية التي تعتبر مكانًا خصبًا للاستثمارات وبالأخص نيجيريا وجنوب أفريقيا، تضم أفريقيا جنوب الصحراء أسرع الاقتصاديات النامية في العالم ومن أوائل تلك الدول نيجيريا التي حققت طفرة في اقتصادها بالرغم من التكدس السكاني الذي تعاني منه تليها

جنوب أفريقيا، الكونغو الديمقراطية، كينيا، طبيعة التربة في أفريقيا جنوب الصحراء خصبة وصالحة للزراعة والاستثمار في قطاع الزراعة والمحاصيل الزراعية، حجم الاستثمارات الأجنبية والوطنية من الممكن أن يمثل انطلاقة حقيقية للمنطقة في ظل التحسن الذي شهدته بيئة العمل وتهيئة الظروف المواتية للاستثمار وتتنوع المجالات التي من الممكن أن يستثمر فيها سواء في قطاع الطاقة، أو قطاع الكهرباء والزراعة وخاصة في ظل تواجد العديد من الأنهار وسقوط الأمطار على نحو مستمر في بعض الدول، كذلك تتميز أفريقيا بالموارد البشرية التي قد تعتبر سلاح ذو حدين من الممكن استغلالها في تحقيق التنمية البشرية وقد تكون عائق في سبيل تحقيق التنمية البشرية، من المحاسن أو المزايا التي تتمتع بها؛ البيئة الطبيعية والغابات الطبيعية لأندر الحيوانات في العالم وقد ظهر تحسنًا في مؤشر البيئة الطبيعية خلال عام2017 من تقرير مؤشر ليغاتوم أي المحافظة على البيئة الطبيعية.

## ثانيًا المطلب الثاني؛

## المسببات الدولية

توجد جملة من العوامل والمسببات الدولية التي قد تؤثر بصورة أو بأخرى في ترتيب الدول في المؤشرات والتقارير العالمية ولما كان المستهدف من الدراسة هي أفريقيا جنوب الصحراء لذا ستتناول الدراسة المسببات الدولية على صعيد أفريقيا جنوب الصحراء سواء مسببات عسكرية أو اقتصادية أو سياسية، لذا سيتم تناول تلك المسببات أو العوامل بلمحة من التفصيل لتبيان الوقع العام على أفريقيا جنوب الصحراء وعليه يكمن؛

1. **العامل أو المسبب العسكري**

يتضمن مدى التواجد العسكري الأجنبي على أرض الواقع، أي القواعد العسكرية المتواجدة في الإقليم أو القوات الأجنبية هذا فضلًا عن صفقات السلاح التي تدعم بها الجماعات الانفصالية أو المتمردة على نظام بعينه، بالإضافة للتدريبات العسكرية المشتركة بين الدول لتبادل الخبرات، وأخيرًا وليس آخرًا رصد لتواجد قوات حفظ السلام في أفريقيا جنوب الصحراء من عدمه مما قد ينتج منه حجم النزاعات والحروب الأهلية في المنطقة وتأثيرها على مؤشر الحكم الرشيد في مؤشر هشاشة الدول كذلك مؤشر ليغاتوم للازدهار فضلًا عن تقرير التنمية البشرية، لذا سيسلط الضوء على تلك

النقاط ووقعها على أفريقيا جنوب الصحراء بالتحديد باعتبارها المنطقة المستهدفة من الدراسة وتتمثل على النحو التالي بيانه؛

- **عن التواجد العسكري من جهة القواعد العسكرية؛** تعتبر أفريقيا عمومًا وجنوب الصحراء بشكل خاص من المناطق التي تعج بالقواعد العسكرية الأجنبية سواء من خلال الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا، اليابان فضلًا عن دخول الصين مؤخرًا، فعلى صعيد الولايات المتحدة فقامت باستئجار قاعدة ليمونية في دولة جيبوتي والتي تبعد عن العاصمة بعدة كيلو مترات وذلك لتكون القاعدة الرسمية والوحيدة المعلن عنها للولايات المتحدة الأمريكية في جيبوتي فضلًا عن تشكيل قوات أفريكوم بقيادة أمريكية والتي تتولى مراقبة المجال الجوي والبري والبحري لكل من الصومال وإريتريا وكينيا وجيبوتي والسودان فضلًا عن منطقة الشرق الأوسط أو بمعنى أدق كاشفة لتلك الدول في مختلف مجالاتها قاطبة، كذلك تواجدت فرنسا من خلال قاعد عسكرية في دولة جيبوتي وتعتبر الأهم بالنسبة لفرنسا في أفريقيا وخاصة إذا ما تم الرجوع لتاريخ الاستعمار الأجنبي لأفريقيا يتضح أن دولة جيبوتي كانت مستعمرة فرنسية بالأساس لذلك كان الهدف الجوهري من التواجد الفرنسي في تلك الدولة بالذات دون غيرها من الدول هو ضمان بقاء نفوذها في مستعمرتها السابقة فضلًا عن تحقيق أهدافها الثانوية بمراقبة حركة التجارة الفرنسية وحمايتها من القرصنة، أما عن اليابان فتتواجد من خلال قاعدة عسكرية في جيبوتي وذلك من خلال ميناء ومطار لهبوط وإقلاع طائرات الاستطلاع اليابانية كذلك تواجد قوات تساهم في عمليات الإجلاء والإغاثة في حال الكوارث، بالإضافة للصين في ظل إستراتيجيتها لحماية استثماراتها ونموها الاقتصادي في القارة، **(علام، نوفمبر 2016)**، هذا بالإضافة للتواجد الإماراتي في ميناء "عصب" في إريتريا من خلال منشأة عسكرية حيث ادعت من خلالها استخدامها ضد المتمردين الحوثيين في اليمن، أما عن تركيا فتتواجد من خلال قاعدة عسكرية في الصومال أعلنت افتتاحها في العام الماضي وذلك حيث ادعت أن الهدف الأساسي من تواجدها هو تدريب القوات والجنود الصوماليين، بينما تواجد الإتحاد الأوروبي من خلال بعض دوله بقيامها بإنشاء قوة مشتركة لمكافحة القرصنة وسميت : أتلانتا" وأبرز المساهمين فيها بريطاني، فرنسا، إسبانيا، لمكافحة القرصنة البحرية في مضيق باب المندب وخليج عدن وأخيرًا تواجد الكيان الصهيوني في أرخبيل دهلك الجزر الإريترية، **(جمال، 2017)**.

- **على صعيد تجارة السلاح في المنطقة المستهدفة**، تعد أفريقيا وبالأخص جنوب الصحراء سوقًا تُعَج بالسلاح الأجنبي من كل حدب وندب سواء على صعيد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وبعض دول الإتحاد الأوروبي كفرنسا، روسيا، بريطانيا فضلًا عن إسرائيل وأن تلك الدول تصدر الأسلحة الصغيرة المحرم استخدامها وأن مكاسب تلك الدول من صفقات السلاح كبيرة وارتفعت تكلفة صفقات السلاح لتتجاوز في العام ثلثي معدل الاستثمارات في القارة كما أفاد البنك الأفريقي للتنمية أنه مقابل كل دولار يدخل للقارة على هيئة مساعدات يتم خروجه منها بطرق غير مشروعة إما مهربًا أو من خلال صفقات السلاح وأن تجارة السلاح قد ارتفعت فيما يزيد عن 65% خلال عام2011 والنسبة في تزايد مستمر كما أن النزاعات وارتفاع حدتها تكلف المنطقة ثمنًا باهظًا، **(الحسناوي، 2017)**، بالتالي من خلال العنصرين سالفي الذكر القواعد العسكرية والسلاح يستنتج بعض النتائج التي قد يبنى عليها موقع دول أفريقيا جنوب الصحراء في المؤشرات الدولية ففي ظل تواجد السلاح وارتفاع صفقات السلاح فضلًا عن القواعد العسكرية تعد من أسباب الضعف وخاصة أنها تعطي انطباعًا بأن الأمن غير مستقر في أفريقيا جنوب الصحراء وخاصة في ظل الصراعات والنزاعات التي تشهدها المنطقة سواء في الصومال أو حتى جنوب السودان وهو ما ظهر في مؤشر الأمن والأمان فب تقرير مؤشر ليغاتوم حيث أبدى على مدار الأعوام الثلاثة للتقرير أن أفريقيا جنوب الصحراء انعدمت خبرتها بشكل كبير في ذلك المجال على صعيد دوله باستثناء موريشيوس النموذج الإيجابي.
- **قوات أو عمليات حفظ السلام في المنطقة محل الدراسة والبحث**، تعد أفريقيا من أكثر المناطق في العالم التي تتواجد بها عمليات حفظ السلام الدولية لحماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية ومراقبة إنفاذ القانون ووقف حدة النزاعات المسلحة ونزع السلاح ومن تلك العمليات التي مازالت متواجدة تباشر مهاما في أفريقيا جنوب الصحراء، بعثة الأمم المتحدة المختلطة بالتعاون مع الإتحاد الأفريقي في دارفور وما زالت متواجدة للوقت الراهن، بعثة الأمم المُشكَلة في2013 في مالي وذلك لتدعيم السلطة الانتقالية لتنفيذ خارطة الطريق وحفظ الأمن في البلاد، فضلًا عن البعثة المتكاملة لحفظ السلام من الأمم المتحدة والمكلف إنشاءها من قِبل مجلس الأمن لحماية المدنيين وتنفيذ سيادة القانون في أفريقيا الوسطى وحماية المناطق المتأثرة بالنزاع هذا بالإضافة لقوات حفظ السلام في ليبيريا، الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان أما عن تلك

التي انتهى تواجدها من المنطقة المستهدفة بعثة الأمم المتحدة في إريتريا وجيبوتي بعد أن أعلنت قطر سحب قوات حفظ السلام الخاصة بها، كذلك أعمال حفظ السلام في رواند وأنغولا، سيراليون وتلك التي كانت متواجدة على الحدود بين إريتريا وأثيوبيا كذلك بعثة أفريقيا الوسطى وتشاد، فضلًا عن بورندي وموزمبيق، مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا، **(موقع قوات حفظ السلام الدولي)**، من خلال ما سبق عرضه عن تواجد قوات حفظ السلام الدولية في أفريقيا وبالأخص أفريقيا جنوب الصحراء يتضح أن الدول سالفة الذكر تعج بالاضطرابات والنزاعات والحروب الأهلية لدرجة عجز أنظمة الحكم في تلك الدول عن السيطرة عليها مما جعلها تطلب تدخل قوات حفظ السلام الدولية لتهدئة الأوضاع والسيطرة على المناطق المتنازع عليها وهو ما يعد نقطة سلبية إذا ما أخذت كمعيار لقياس أداء الدول في ملف وقطاع الأمن والأمان ونظام الحكم الرشيد.

**2. العامل أو المسبب الاقتصادي**

من خلال ذلك العامل سيتم التعرف على حجم الدين الخارجي لأفريقيا جنوب الصحراء بالإضافة لموقعها من المساعدات الخارجية كذلك الأمر حجم المصالح الأجنبية في تلك المنطقة وحجم الاستثمارات الأجنبية في المنطقة وحجم الديون الخارجية، **فعلى صعيد المصالح الأجنبية**؛ أفريقيا عمومًا وجنوب الصحراء بشكل خاص تعتبر من المناطق المتنافس عليها سواء على صعيد سوق الاستهلاك أو سوق المواد الخام، فعلى صعيد سوق الاستهلاك تعتبر من المناطق الاستهلاكية نظرًا لكثرة الاضطرابات والنزاعات التي تشاهدها بعض دولها مما تحرمها من التنمية والصناعة وتطوير اقتصادها، أما عن سوق المواد الخام فتعتبر أفريقيا وجنوب الصحراء بالتحديد من المناطق الزخمة والمكتظة بالثروات النفطية وبالأخص نيجيريا ومنطقة دلتا النيجر التي تعتبر المُصِدر الأول للولايات المتحدة في أفريقيا والخامس عالمًيًا بنسبة تتراوح ما بين40% إلى50%، فضلًا عن تنافس شركات النفط العالمية على النفط الأفريقي، **(أبو فرحة، قراءات بدون تاريخ)**، هذا بالإضافة للمصالح الصينية وبالأخص تأمين احتياجاتها من النفط الأفريقي وبالتالي التكالب الدولي على النفط الأفريقي فضلًا عن الذهب في جنوب أفريقيا بالتحديد تلك بالتحديد أعطت ميزة لأفريقيا جنوب الصحراء يمكن الاعتداد بها في تقويم تلك الدول في التقارير.

أما على **صعيد الاستثمارات الأجنبية** في أفريقيا جنوب الصحراء والتي ترتبط بالضرورة ببيئة العمل وريادة الأعمال فقد ازادت الاستثمارات الصينية في أفريقيا وخاصة في مجال النفط وعلى صعيد سوق الاستهلاك لتسويق منتجاتها في أسواق أفريقيا الاستهلاكية وزادت الاستثمارات الصينية على مدار الأعوام السابقة فيما يزيد عن 30مليار دولار فقد شهدت الاستثمارات الأجنبية تزايدًا في أفريقيا جنوب الصحراء وفقًا التحسن الذي شهدته بيئة العمل وريادة الأعمال وتشجيع الابتكار والذي ظهر جليًا من خلال تقرير مؤشر ليغاتوم للازدهار، فضلًا عن التنافس الدولي بالإضافة لما سبق طرحه فيوجد فرنسا، روسيا، إيران، تركيا، إسرائيل فتلك الدول يجمعها هدف مشترك وهو الحصول على النفط الأفريقي وتأمين مصالحها في القارة وممارسة نفوذ تستخدمه ضد كل قوة نقيض لها فمثلًا إسرائيل تتواجد في إثيوبيا وبالأخص ملف المياه لتزاحم مصر في حصتها في نهر النيل، كذلك إيران تتواجد وذلك لمساعي خاصة بحماية الحوثيون وبالأخص في إريتريا، فرنسا باعتبار أنها كانت إحدى القوى الكبرى المستعمرة لدول تلك المنطقة، هذا التنافس من سبيله أن يكون محمومًا فيؤثر بالإيجاب على تدفقات الاستثمار الأجنبي في القارة وبالأخص أفريقيا جنوب الصحراء وهو ما سينعكس بالإيجاب على موقعها في التقارير والمؤشرات العالمية، كذلك أن الدول الأكثر تقدمًا من الناحية الاقتصادية والتي تشهد انطلاقة مميزة في قطاع الاقتصاد كنيجيريا وجنوب أفريقيا والكونغو الديمقراطية وكينيا و أنغولا تلك متوقع زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي بها عن معدلاته المعتادة وجاء ترتيبها في مجال التنمية الاقتصادية مرتفعًا من ناحية المنطقة المستهدفة.

**أما فيما يتعلق بالدين الخارجي والمساعدات الأجنبية؛** يوثر حجم الدين الخارجي على موقع الدول في التقارير والمؤشرات الدولية وخاصة تلك التي يتعاظم دينها الخارجي فيعبر عن عجزها الداخلي عن الإيفاء باحتياجات ومتطلبات مواطنيها بالداخل وجعلها تلجئ للاقتراض من الخارج لمواجهة ظروفها الصعبة حيث ارتفع حجم الدين الخارجي لأفريقيا جنوب الصحراء في عام 2011 إلى ما يقرب266.7 مليار دولار وأن نسبتها من الناتج الملي الإجمالي بلغت في 2015 (23.1%) من إجمالي الناتج المحلي لدول أفريقيا جنوب الصحراء وزاد حجم الدين الخارجي خلال السنوات اللاحقة للعام السالف ذكره ومن أكثر الدول مدينًا للخارج بنسبة تعدت60%؛ إريتريا، غامبيا، موزمبيق، ملاوي، غانا، سيشل، أنغولا، السودان وتوغو وهو ما انعكس على ترتيبها في مؤشر هشاشة الدول والتنمية البشرية كذلك مؤشر التنمية الاقتصادية الصادر عن البنك الدولي وتدنت مراكزها في التصنيف

خلال الأعوام المنصرمة، **(الحسناوي، مرجع سابق)** يأتي على سبيل التوضيح **المساعدات الأجنبية** والتي تعتبر القارة الأفريقية من أكثر القارات تلقيًا للمساعدات الخارجية ولما كان المستهدف من الدراسة الدولة الواقعة جنوب الصحراء فتعد أثيوبيا أكثر الدول تلقيًا للمساعدات الخارجية وتمثل تلك المساعدات ما يزيد عن 90% من إجمالي ميزانية الدولة، وذلك لكونها تعد الأكثر فقرًا في العالم، تليها دولة تنزانيا في تلقي المساعدات الأجنبية وموزمبيق، ثم أوغندا وغانا والكونغو الديمقراطية وموزمبيق وفي آخر ترتيب جدول المساعدات لأفريقيا جنوب الصحراء تأتي مالي، بوركينا فاسو، رواندا وكينيا ومدغشقر والسنغال وليبريا ونيجيريا وملاوي **(درويش، 2012)**، وتتراوح أهداف تلك المساعدات الغربية للمساهمة في القضاء على الفقر وتنمية التعليم والمساهمة في القضاء على الأوبئة والأمراض في المنطقة فضلًا عن المشاريع الإنمائية للبنك الدولي في القارة وبالأخص في مجال التعليم والصحة كذلك التواجد في مناطق النزاع لتقديم المساعدات لحالات للإغاثات الإنسانية، وتعتبر من النقاط السلبية في صميم دول أفريقيا جنوب الصحراء كوصفها من خلال تلقي المساعدات بأنها الأكثر فقرًا ومعاناة وهو ما يحرمها بصورة أو بأخرى من أن تكون من مصاف الدول المتقدمة في التصنيف العالمي فضلًا عن النزاعات وما قد يترتب على الفقر من مجاعات وأوبئة تنعكس على الدول التي سبق ذكرها بالسلب وعلى مسيرة التنمية بها.

### 3. المسبب أو العامل السياسي

يتضمن دعم الدول الأجنبية لأنظمة سياسية ضد جماعات متمردة لتضمن بوجودها أن تحافظ على قوام مصالحها في الدول التي تتسم باضطراب من هذا القبيل أو أن يتم العكس بتدعيم فصائل مسلحة ومتمردة ضد أنظمة حكمها رغبة منها لأن تقضي على أنظمة سياسية يمثل تواجدها تهديدًا لقوام مصالحها في تلك الحالتين يعتبر بمثابة نقطة سوداء في مستقبل أي دولة تسعى للتنمية لأنه يترتب عليه إحداث قلاقل على مستوى الداخل الخاص بكل دولة وهو ما يترتب عليه بحال أو بآخر أن يتدنى موقعها في مؤشر الأمن والأمان ويلصق بالمنطقة بأنها الأكثر اضطرابًا في العالم وبالفعل هذا ما حدث من خلال تقرير مؤشر ليغاتوم للازدهار عندما ذكر أن أفريقيا جنوب الصحراء من أكثر المناطق مزعزعة الاستقرار في العالم نظرًا لفقدانها الأمن والاستقرار أو أنها لم تصل للحد الأدنى من الاستقرار والأمن المطلوب وبالفعل وبلا استثناء أداء سيء لدول المنطقة المستهدفة في مجال الأمن والأمان، لأن التدخل أيًا كان يؤدي بحال إلى فقدان الدولة السيطرة على زمام أمورها،

فتواجد فرنسا في جيبوتي من خلال قاعدة عسكرية كما سبق الذكر يرجع لرغبتها ممارسة نفوذ في تلك الدولة التي ومازالت تعتبرها مستعمرة فرنسية وبالتالي تدعم نظام الحكم القائم للحفاظ على مصالحها التي وسبق أن تناولتها الدراسة في موضع سابق، كذلك دعم إسرائيل لإريتريا ونظامها من أجل أن تحافظ على تواجدها في جزر أرخبيل ودهلك لتعزز تواجدها بالقرب من باب المندب، كما وإيران لتضمن الدفاع عن الحوثيون والقرب من باب المندب، أما عن تركيا بتواجدها ضمن هدفها المعلن في الصومال من أجل تدريب القوات الصومالية لحفظ الأمن لن يخلو من أهداف ضمنية تتمثل في التواجد قرب السواحل الصومالية للتصدي للقرصنة التي تهدد مصالحها فضلًا عن رغبتها بأن تلعب دورًا مؤثرًا في منطقة القرن الأفريقي باعتبار أن أفريقيا قارة المستقبل، أما عن الصين والولايات المتحدة الأمريكية فأينما يوجد النفط وبكثرة في دول المنطقة تتجه صوبها وبالأخص أمريكا، كانت تلك بجملة المسببات والعوامل الدولية التي قد تؤثر بصورة وأخرى على تموقع دول أفريقيا جنوب الصحراء في التقارير والمؤشرات بشكل عام والمستهدفة من الدراسة بشكل خاص.

## المبحث الثالث

## أبرز النماذج الإيجابية

ستسلط الدراسة من خلال هذا الجزء على بعض النماذج الإيجابية التي كسرت الواقع في المنطقة وحلمت لنفسها بموقع بين مصاف المتقدمين لتحطم الواقع الذي فرضته عليها قوى خارجية فتكيفت مع مواقعها وحاولت أن تشكله على النحو الذي به تخطو للأمام لا للخلف، ومن أبرز النماذج الإيجابية التي برزت في التقارير والمؤشرات الدولية موريشيوس، سيشل، جنوب أفريقيا، بوتسوانا، النمو الاقتصادي في نيجيريا، وسيتم تتبع نشاط تلك الدول وتجربتها لتحقيق التحسن والتقدم على مستوى جنوب الصحراء خاصة والقارة بشكل عام:

### المطلب الأول؛

### التقويم نظريًا للنماذج الإيجابية

1. **جنوب أفريقيا:** تلك الدولة التي تقع أقصى جنوب القارة وتطل على المحيط الهندي والأطلنطي، تعد من أكثر الدول في القارة امتلاكًا بالثروات المعدنية والطبيعة وبالتحديد مناجم الذهب، كما يعتبر اقتصادها من أسرع الاقتصاديات النامية في العالم، كما أن بيئة العمل في جنوب أفريقيا تعتبر

الأفضل في جنوب الصحراء، على مدار الأعوام الثلاثة الماضية حققت تقدمًا وازدهارًا ظهر من خلال مؤشر ليغاتوم للازدهار من خلال تقدمها على مدار الأعوام الثلاثة الأخيرة لتصبح الثانية على مستوى أفريقيا جنوب الصحراء من حيث الازدهار وأبرز الملفات التي حققت تقدمًا كان في قطاع بيئة العمل وريادة الأعمال، الحكم، الحرية الشخصية والطبيعة ورأس المال الاجتماعي أما عن جودة الاقتصاد والأمن والأمان فقد تراجعت خلال 2017 إلى أقل من المتوسط ومنخفض هذا بالإَضافة للصحة، لعل هذا الأمر ما يبرر تراجعها في مؤشر هشاشة الدول ومؤشر التنمية البشرية على مدار أعوامه نظرًا لإخفاقها في مؤشر الأمن والأمان وملف التعليم والصحة وما ترتب عليه انخفاض معدل الثقافة والمعرفة وتدنى مستوى الصحة، **أما عن ملف الفساد**، فقد حققت معدلًا مرتفعًا من الفساد بل وتراجعت بمقدار نقطة في مؤشر 2017 ويبدو أنها بدأت تفقد التكيف وتتعثر إجراءاتها في مكافحة الفساد والتصدي لتلك الظاهرة، **على صعيد الحرية الدينية**، متعددة الديانات والقيود الحكومية على الدين انخفضت أي حققت تقدمًا بينما على النقيض في مؤشر الأعمال العدائية الاجتماعية مرتفعة مما يعكس توترًا على صعيد الداخل.

2. **موريشيوس**؛ تلك الجزر الصغيرة الواقعة في أقصى الجنوب الشرقي للقارة وتتواجد في المحيط الهندي وتبتعد كيلومترات عن مدغشقر استطاعت تلك الدولة الساحلية الصغيرة أن تقفز إلى مصاف الدول التي تحقق معدلات ازدهار وتنمية مرتفعة عن طريق تحقيق طفرة في كافة القطاعات، **فعلى صعيد الهشاشة** استطاعت أن تحتل مرتبة متقدمة ومستقرة ومحافظة على أداءها المستقر في المؤشرات التي يستهدفها مؤشر الدول الهشة، من حفظ الأمن ومنع انتشار العنف، والإرهاب والأعمال المسلحة كما عكست التزامها بمعايير المؤشر فانعكس على مركزها فيه، بينما على صعيد التنمية البشرية حققت تقدما في مستوى التعليم والمعرفة والثقافة، كذلك الرعاية الصحية وبالتالي انعكس على الفرد بارتفاع معدل الثقافة والمعرفة في الدولة وفئة المتعلمين فضلًا عن تدني الأوبئة والأمراض، بينما في **ملف الفساد** فقدت حققت كمجمل عام أداء جيد على مستوى جنوب الصحراء ولكن بالطبع لا يرقى مع كونها الدولة الأكثر ازدهارًا وانتعاشًا في القارة، **أما على صعيد الحرية الدينية**، الدولة متعددة الديانات ما بين سماوية وتقليدية ولا تفرض أي قيد على الدين وعن أداءها في مؤشري التقييد الحكومي والأعمال العدائية الاجتماعية منخفض مما يعكس عدم فرض الحكومة قيود على الدين وعدم تواجد العنف

الاجتماعي مما يعكس بحال حرية الاختيار والانسجام بين أفراد شعبها، احتفظت بمتوسط ناتج محلي إجمالي 3.7 خلال 2017، يأتي مؤشر الازدهار ليكلل تجربتها بالنجاح عندما رصد ترتيبها في آخر تقرير صدر عن المعهد بأنها الأكثر ازدهارًا في القارة بل ومن ال35 الأوائل الأكثر ازدهارًا على العالم، حيث تراوح أداءها في قطاع الأمن والأمان، التعليم، الصحة، ريادة الأعمال وبيئة العمل، جودة الاقتصاد، الحكم الرشيد، البيئة الطبيعية ما بين فوق المتوسط إلى مرتفع، بينما صافي الادخارات المعدلة بالسالب ليعكس الانفاق الحقيقي واستغلال الموارد لتحقيق التنمية الحقيقية، وتلك التنمية عززها نظام حكم رشيد وديمقراطية متزنة ورئيسة للدولة تعتزم الإصلاح.

3. **بوتسوانا،** تلك الدولة الحبيسة التي تطوقها كل من زامبيا، ناميبيا، زيمبابوي، وجنوب أفريقيا إلا أنها احتفظت لنفسها بموقع متقدم على صعيد أفريقيا جنوب الصحراء من مصاف الدول الأكثر ازدهارًا طبقًا لمؤشر ليغاتوم محققة المركز الثالث كأكثر الدول ازدهارًا حيث نجحت في ملف الحكم الرشيد بنظام حكم ديمقراطي، وملف الطبيعة بينما توسط أو ما يزيد في باقي الملفات المستهدفة باستثناء التراجع في ملف والأمان ورأس المال الاجتماعي، **أما على صعيد ملف الفساد؛** فتأتي بوتسوانا على مدار أعوام التقرير المستهدفة لمؤشر مدركات الفساد الأولى في المنطقة المستهدفة من حيث الشفافية أي الأكثر شفافية ونزاهة واحتفظت بمركزها المتقدم وتميزت بتكييف قوانينها وإجراءاتها والتزمت بمعايير مكافحة الفساد التي وضعتها منظمة الشفافية، بينما جاء أداءها في **مؤشر الدول الهشة** متراجعًا بالرغم من تحقيقها المرتبة الثالثة إلا أنها في مؤشر حذر ولكنه يعكس ثباتها واستجابتها المتوسطة لمعايير مؤشر الدول الهشة، بينما عكس تقرير التنمية البشرية تراجعًا بمقدار مركزين في آخر تقرير مستهدف ولكنها تحتل المرتبة الثالثة على مستوى جنوب الصحراء في الاهتمام بالتنمية البشرية والتعليم والرعاية الصحية ومنع العنف، أما عن الحرية الدينية فتتميز بالتعدد الديني وانخفاض مؤشر الأعمال العدائية الاجتماعية إلى أدنى معدلاته فضلًا عن تراجع إجراءات التقييد ضد الدين مما يعكس انسجامًا بين مواطني الدولة وقدر من حرية الاختيار أي الحرية الشخصية.

4. **سيشل:** تلك الأرخبيل الذي يتواجد في قلب المحيط الهندي وتتميز بوجه سياحية جيدة نظرًا لتواجدها في قلب المياه وخاصة أنها ليس معزولة بل منفتحة على العالم، تعتبر نموذج لدولة

صاعدة على مستوى أفريقيا جنوب الصحراء حيث تمتاز تجربتها بالثبات حتى وإن شابها بعض القصور أو الإخفاق فعلى **صعيد الهشاشة**، فبالرغم من تواجدها في مؤشر حذر إلا أنها تتسم بالثبات والتكيف والاستجابة مع مؤشراته خاصة في قطاع الحكم ومنع انتشار العنف وتحقيق الأمن والأمان، أما في مجال التنمية البشرية فتعتبر الدولة الأولى في أفريقيا جنوب الصحراء اهتماماً بمجالات التنمية البشرية وذلك من خلال الاهتمام بحقوق الإنسان والحرية الشخصية وقطاع التعليم والصحة وتتعاطي بشكل جيد جدًا مع معايير مؤشر التنمية البشرية، **على صعيد ملف الفساد**، ظهر مقدار الجهود الحثيثة التي قامت بها في مجال مكافحة الفساد وتكييف قوانينها مع معايير مدركات الفساد وظهر ذلك جليًا من خلال ملاحظة تقدمها خمسة مراكز في المؤشر لتصبح ثاني أكبر دولة في المنطقة المستهدفة نزاهة وشفافية بفارق نقطة واحدة عن بوتسوانا التي تحتل المركز الأول، بينما على صعيد الأداء الاقتصادي فقد حققت أداءً أقل من المتوسط بالرغم من أنها حققت تقدمًا خلال الأعوام الأخيرة لكن ما زال موقعها في ترتيب أقل من المتوسط، لكن الغريب أنها لم تتواجد ضمن ترتيب الدول في مؤشر ليغاتوم للازدهار وهو ما يعني بحال أنه لم تتوافر البيانات والمعلومات التي تواكب ويعتد بها لقياس ازدهارها من عدمه، **أما عن الحرية الدينية**، متعددة الديانات وحققت أداءً متوسطًا في إجراءات التقييد الحكومي على الدين بينما على الصعيد الاجتماعي فلا يوجد عداء مرتبط بالدين مما يعكس قدر من التعايش والانسجام لا بأس به.

5. **نيجيريا**، فبالرغم من أن نيجيريا ليست بالنموذج الذي يمكن أن يعتد به إيجابيًا وخاصة في ظل ارتفاع حدة العداء الاجتماعي والتقييد الحكومي على الدين وانتشار الجماعات الإرهابية كبوكو حرام وتحتل موقع متدني في مؤشر التنمية البشرية وهشاشة الدول فضلًا عن مؤشر مدركات الفساد، لكن هذا بالطبع لن يغض الطرف على التجربة النيجيرية على صعيد القطاع الاقتصادي حيث استطاعت أن تحقق وبالرغم من كونها الأضخم من حيث الكثافة السكانية لكنها قفزت وتخطت اقتصاد جنوب أفريقيا فقد رصد مؤشر التنمية الاقتصادية الصادر عن مجموعة البنك الدولي أن نيجيريا استطاعت أن تكيف اقتصادها وتزيد من إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى 273 مليار دولار أي ما يزيد عن 91% وذلك راجع لزيادة خبرتها في مجال الاتصالات المتنقلة

وصناعة السينما، ومن المتوقع أن يزداد معدل النمو الاقتصادي لنيجيريا خلال الأعوام القادمة إذا ما استمرت في التكييف والتعديل من أوضاعه.

6. **غانا، الرأس الأخضر وناميبيا،** أما عن تلك الدول فما زالت تسعى لأن تكون من مصاف الدول المنتعشة على مستوى المنطقة المستهدفة وتكافح من أجل تواجدها وهو ما كان لها حيث يشهد تموضعها في التقارير والمؤشرات المستهدفة نموًا لا بأس به وبل تحتل مراتب متقدمة على مستوى أفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر ليغاتوم للازدهار والفساد أي الشفافية الدولية، بتسجيلها معدلًا متوسطًا للفساد، حتى على صعيد النمو الاقتصادي فإنها تحقق أداء جيد وبالأخص غانا حيث يعتبر اقتصادها من ضمن الاقتصاديات الواعدة، كما أنها على مستوى الأداء لمؤشري التقييد الحكومي على الدين والعداء الاجتماعي حققت أداءً منخفضًا أي انخفضت إجراءات التقييد والعداء الاجتماعي.

## المطلب الثاني؛

## التقويم تطبيقًا من خلال الأرقام الإحصائية وفقا للتقارير المستهدفة

**أولًا دولة موريشيوس،** تعد من أكثر دول أفريقيا جنوب الصحراء رخاءً وفق ما ذكره مؤشر ليغاتوم للازدهار وتكمن قراءة موضعها في كافة التقارير كالتالي، ففي مؤشر هشاشة الدولة كانت دولة موريشيوس مُحققة مؤشر مستقر في عام 2015 مُحققة المركز 145 حيث يمثل هذا المركز تقدمًا وليس تراجعًا حيث كان مجموع نقاطها (45.2)، ثم تقدمت بواقع مركزين في تقرير 2016 لتحقق مزيدًا من الاستقرار وتبتعد قدر الإمكان عن الهشاشة لتصل للمركز 147 بمجموع نقاط (43.2) ثم تقدمت مركزًا آخرًا في تقرير 2017 لتحقق مركز 148 بمجموع نقاط يصل(41.7) ليشير بتحقيقها خطى ثابتة في مجال مكافحة هشاشة الدول حتى إنه من المتوقع خلال الأعوام القادمة أن تقفز إلى تصنيف الدول المستدامة أي الاستقرار المستدام، ثم جاءت في تقرير مؤشر التنمية البشرية لتحقق تراجعًا طفيفًا في تقرير 2016 حيث كان ترتيبها في تقرير 2015 في المرتبة (63) ثم تراجعت مرتبة لتصل للمركز (64) ولكنه لن يؤثر بحال على الثبات والالتزام بمعايير وأهداف مؤشر التنمية البشرية، أما على صعيد تقرير منظمة الشفافية الدولية اتضح أنها وبالرغم من وجودها ضمن أول خمس دول الأكثر نزاهة وشفافية في أفريقيا جنوب الصحراء إلا أنها احتلت التصنيف الخامس وخلال أعوام

التقرير الثلاثة تراجعت من المركز (53) في 2015 إلى المركز ( 51 ) في 2017 بعد أن كانت في المركز (52) في تقرير 2016 وهو ما يشهد تراجعًا في تدرجها " معدل متوسط للفساد" وإذا استمر التراجع ستهبط إلى " معدل مرتفع نسبيًا".

يأتي تقرير مؤشر التنمية الاقتصادية لمجموعة البنك الدولي حيث كان متوسط الناتج المحلي الإجمالي لها خلال تقرير 2015 (3.6) ثم تراجع بشكل طفيف لتصل في 2016 إلى (3.5) بينما تقدمت بمعدل 0.2 في تقرير 2017 ليصل إلى (3.7)، ثم جاءت في تقرير مؤشر الحرية الدينية لتحقق تقدمًا في مجال الحرية الدينية حيث انخفض مؤشر القيود الحكومية التي تُفرض على الأديان من 1.5–1.3 في تقرير 2016 ثم لم يتوقف الأمر عند ذلك الحد حيث تراجع مؤشر الأعمال العدائية الاجتماعية التي تشمل الدين من 1.4–0.8 في 2016، وهو ما يمثل انخفاض كبير في القيود الحكومية على الأديان وانخفاض العداء الاجتماعي ضد الدين وهو ما يُكلله كونها دولة متعددة الأديان حيث لا تعترف بدين معين كدين الدولة الرسمي أو حتى مفضل لها، وأخيرًا وليس آخرًا جاءت في مؤشر ليغاتوم للازدهار لتحقق تقدمًا على مدار أعوامه الثلاثة لتعتبر الأكثر ازدهارًا في أفريقيا جنوب الصحراء ولكن بالرغم من ذلك التقدم إلا أنها تراجعت أربعة مراكز في تقرير 2017 لتصل للمركز (34) ولم تكن ضمن تصنيف تقرير 2015، حققت أداءً متميزًا في معظم الملفات والقطاعات سواء جودة الاقتصاد، بيئة العمل، الحكم، الحرية الشخصية، رأس المال الاجتماعي وملف الأمن والأمان وملف الصحة بينما حققت أداءً متوسطًا في ملف الطبيعة والتعليم.

**ثانيًا دولة سيشل وبوتسوانا،** فيأتي أن الدولتين حققتا على الترتيب المركز 124، 122 في تقرير مؤشر هشاشة الدول بمجموع نقاط يصل (62.1، 62.8) ثم جاء ترتيبها في تقرير 2016 (125، 120) على الترتيب ليمثل تقدم طفيف لدولة سيشل وتراجع بمقدار مركزين لدولة بوتسوانا ثم جاء تقرير 2017 لتحقق من خلاله الدولتين ثباتًا في أداءها على صعيد هشاشة الدولة ولكنها بالرغم من ذلك كان مؤشرها حذرًا فيما يخص مؤشر الهشاشة لتظل في نفس الترتيب ولكن مجموع نقاطها خلال ذلك العام ( 59.4، 63.8)، ثم جاء تقرير مؤشر التنمية البشرية ليشهد تقدمًا في ترتيب دولة سيشل حيث احتلت المركز (64) ثم تقدمت لتتجاوز دولة موريشيوس وتحتل المركز (63) لتصبح الأكثر تقدمًا في ذلك العام في مجال التنمية البشرية، ثم تراجعت دولة بوتسوانا من المركز (106) إلى المركز (108) بتأخر مركزين عن عام2015، ثم على صعيد تقرير منظمة الشفافية شهدت

تحسنًا ملموسًا في أداءها في ملف الفساد حيث أن دولة بوتسوانا الأكثر شفافية في أفريقيا جنوب الصحراء هذا على الرغم من تراجع مؤشرها من (63) في تقرير 2016 ليصل إلى المركز (60) في تقرير 2016، ثم تقدمت مركزًا في تقرير 2017، أما دولة سيشل فيلاحظ أنها أحدثت تقدمًا وتقدمت خمسة مراكز في تقرير 2017 لتصل إلى المركز (60) عن تقرير 2015 لكن الغريب في الأمر أن دولة سيشل سقطت من تصنيف مؤشر الشفافية في عام2016 وهو أمر غير مبرر في منهجية التقرير، يأتي تقرير مؤشر الحرية الدينية حيث حققت دولة سيشل أداءً منخفضًا في مؤشر الأعمال العدائية الاجتماعية بل كان معدل العداء الاجتماعي0.0 وهو ما يتفق مع كونها دولة متعددة الديانات لكن على صعيد القيود الحكومية ارتفعت من أداء منخفض إلى متوسط، كما على صعيد دولة بوتسوانا فهي دولة متعددة الديانات وشهدت أداءً منخفضًا على صعيد مؤشر القيود الحكومية بالرغم من ارتفاعه0.5 في تقرير 2016، لكن العداء الاجتماعي 0.0 مما يشير إلى مدى الحرية الدينية في تلك الدولتين والاستقرار حتى على الصعيد الطائفي، أما عن مؤشر ليغاتوم للازدهار فقد غابت عنه دولة سيشل خلال الأعوام الثلاثة المستهدفة للدراسة وذلك لأن هناك معايير معينة يقيس معهد ليغاتوم الازدهار في الدول وإذا لم تتواجد لن تدخل ضمن التصنيف في حين حققت بوتسوانا المركز الثاني في تقرير 2015 لتصل للمركز (77)، ثم تقدمت (23) مركزًا في تقرير 2016 لتصل للمركز (54) ثم تراجعت تسعة مراكز في تقرير مؤشر ليغاتوم للازدهار.

**ثالثًا دولة جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، غانا وناميبيا** ، جاء تقرير مؤشر هشاشة الدول ليحمل التغيرات في مراكز تلك الدول فجاء ترتيبها في عام2015 على التوالي ( 113، 95، 98، 106، 103) في حين شهدت جنوب أفريقيا وناميبيا والغابون تراجعًا في مؤشر2016 ليكون على التوالي (108، 103، 98) لكن ما زالت متدرجة في مؤشر الحذر، بينما شهدت غانا والرأس الأخضر تقدمًا ملحوظًا في نفس العام حيث كان مركزها في التصنيف على التوالي (102، 101)، أما في تقرير 2017 شهد مواصلة في التقدم من قِبل غانا والرأس الأخضر حيث كان ترتيبها على النحو التالي( 108، 106)، ثم ثبت تصنيف ناميبيا عن ذلك الحد السابق، أما عن جنوب أفريقيا والغابون ما زالتا تنزفان النقاط ويتراجع ترتيبها في التصنيف لتصلا على التوالي (96، 91) ولكنها ما زالت تقبع في تدرجها الحذر في مؤشر الهشاشة لكن إذا ما استمر في التراجع قد يهدد بخروجها للإنذار العالي، أما عن تقرير التنمية البشرية في 2015 شهدت جنوب أفريقيا تراجعًا في تقرير 2016 لتصل

للمركز (119) بعد أن كانت مُحققة المركز (116) في تصنيف 2015، أما على صعيد جنوب أفريقيا في تقرير منظمة الشفافية ومدركات الفساد فقد تراجعت في تصنيف عام2017 مركزين عن تصنيف 2016 لتصبح محتلة المركز ( 43) ومنخفضة بمقدار مرتبة واحدة عن تقرير 2015 وتدرجها في الفساد "معدل مرتفع نسبيًا"، ثم جاءت في تقرير مؤشر الحرية الدينية بأداء منخفض في مؤشر القيود الحكومية على الدين بالتحديد بينما على صعيد آخر فقد تميزت بارتفاع في مؤشر العداء الاجتماعي المرتبط بالدين وهذا يشير باضطراب داخلي بالرغم من انخفاضه من معدل 4.7 إلى 3.00 ، كما أنها دولة متعددة الأديان أي غير معتنقة أو مؤيدة دين بعينه، كما أنها حققت متوسط ناتج محلي منخفض خلال تقرير مؤشر التنمية الاقتصادية فتراجعت خلال أعوام التقرير الثلاثة كما التالي؛ (2.7، 2.5، 2.3)، أما عن مؤشر ليغاتوم للازدهار فقد كانت في تقرير 2015 الأكثر ازدهارًا في أفريقيا جنوب الصحراء بوقوعها في المركز (75) لكن أحرزت تقدمًا في تقرير 2016 بأن قفزت للمرتبة (48) بفارق (27) مركز عن ترتيبها في العام الذي يسبقه أما عن عام 2017 بالرغم من تراجعها أربعة مراكز عن العام الذي سبقه إلا أنها مازالت ثاني أكثر الدول على صعيد المنطقة المستهدفة ازدهارًا وأخيرًا أبرز الملفات التي نجحت في أداءها ملف بيئة العمل، الطبيعة، رأس المال الاجتماعي، الحرية الشخصية والحكم أخفقت في ملف الأمن والأمان والصحة.

**الرأس الأخضر**، فيما يخص الالتزام بمعايير وأهداف التنمية البشرية احتلت المركز 122 في تقرير 2015 في حين لم يرد ذِكرها في تقرير 2016 وهو أمر جل غريب، ثم جاء تقرير منظمة الشفافية الدولية لتحقق تذبذبًا وأداءً متباينًا على مدار الأعوام الثلاثة فكانت (55) في تقرير2015، ثم تقدمت أربعة مراكز في تقرير 2016 ثم عاودت التراجع بنحو أربعة مراكز في تقرير 2017 وهو ما يشير إلى تذبذب في إجراءات التكيف ومحاربة الفساد والالتزام بمعايير المنظمة، ثم جاء تقرير مؤشر التنمية الاقتصادية ليتراجع متوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017 عن العامين السابقين لذلك العام بمقدار 0.3 ليصبح متوسط ناتجها (107) بينما على صعيد مؤشر الحرية الدينية فالرأس الأخضر تُفضل ديانة بعينها وتتمثل في المسيحية وتحقق استقرار في مؤشر الأعمال العدائية الاجتماعية التي تشمل الدين بمجموع نقاط على مدار عامي 2015، 2016، صفر، لكن بالرغم من انخفاض إجراءات التقييد الحكومي على الدين إلا أنه في 2016 ازدادت عن العام السابق بمقدار

0.8 لتصل إلى (1.1) وأخيرًا لكن ليس بأخر لم تكن ضمن الدول التي شملها مؤشر ليغاتوم للازدهار على مدار سنيه الثلاث.

## المبحث الرابع

## الدول التي حافظت على مراكزها المتأخرة في ثلاث مؤشرات فأكثر (تعداد فقط للدول والمؤشرات التي حصلت فيها على نتائج متأخرة)

يأتي ذلك المبحث ليبين بالتعداد فقط الدول صاحبة المراكز المتأخرة والتقارير التي حصدت فيها ذلك التراجع ومن أبرز تلك الدول؛ الصومال، جنوب السودان، السودان، أفريقيا الوسطى، إريتريا، الكونغو الديمقراطية، غينيا بيساو، تشاد، وسيتم تناول المؤشرات التي حصدت بها المراكز المتأخرة على حدة من ناحية أفريقيا جنوب الصحراء والعالم إن تطلب الأمر على النحو التالي بيانه؛

### المطلب الأول؛

### التقويم نظريًا

- **الصومال**؛ المرتبة المتأخرة الثانية في مؤشر هشاشة الدول، المرتبة الأخيرة على مستوى أفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر الشفافية الدولي، كما انقطعت بياناتها من مؤشر التنمية الاقتصادية وتقرير التنمية البشرية، بينما لم تتواجد في مؤشر ليغاتوم للازدهار.
- **جنوب السودان**؛ المرتبة الأولى المتأخرة كأكثر دولة هشة في مؤشر هشاشة الدول، الثانية المتأخرة في مؤشر الفساد، انقطعت بيناتها من مؤشر التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية ولم تصنف في ليغاتو للازدهار.
- **السودان**؛ احتلت المراتب المتدنية في مؤشر الدول الهشة، تقرير منظمة الشفافية الدولي لمؤشر مدركات الفساد، مؤشر ليغاتوم للازدهار المرتبة المتأخرة على مستوى المنطقة محل الدراسة.
- **أفريقيا الوسطى**؛ تحتل مراتب متدنية في تقرير مؤشر ليغاتوم للازدهار، مؤشر الحرية الدينية مؤشر الأعمال العدائية الاجتماعية، تقرير منظمة الشفافية الدولية، تقرير التنمية البشرية، ومؤشر الدول الهشة.

- **إريتريا**؛ تحتل مراتب متأخرة في، تقرير التنمية البشرية، تقرير منظمة الشفافية، بينما انقطعت بياناتها من مؤشر التنمية الاقتصادية، مؤشر الحرية الدينية في مؤشر التقييد الحكومي، بينما لم تتواجد في مؤشر ليغاتوم للازدهار.
- **الكونغو الديمقراطية**؛ تحتل مراتب متدنية في تقرير مؤشر ليغاتوم للازدهار، تقرير التنمية البشرية وتقرير منظمة الشفافية، مؤشر هشاشة الدول.
- **تشاد**؛ تحتل مراتب متدنية في مؤشر هشاشة الدول، تقرير التنمية البشرية، تقرير منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر ليغاتوم للازدهار.
- **غينيا بيساو**؛ تحتل مراتب متدنية في تقرير منظمة الشفافية الدولية، التنمية البشرية، مؤشر الهشاشة، لم تتواجد في مؤشر ليغاتوم للازدهار.

## المطلب الثاني؛

## التقويم تطبيقيًا من خلال الأرقام الإحصائية وفقًا للمؤشرات المستهدفة

فتلك الدول التي تحتفظ لنفسها بمكانة متدنية في معظم التقارير والمؤشرات ومن أوائل تلك الدول الصومال، جنوب السودان، السودان تليها موريتانيا، غينيا بيساو، إريتريا، أفريقيا الوسطى، زيمبابوي، بورندي، الكونغو الديمقراطية، تشاد، أنجولا، فقد حققت أداءً متدنيًا على مستوى أفريقيا جنوب الصحراء بل ودول العالم وفقًا لتصنيفها من خلال التقارير المستهدفة للدراسة وسيتم تناولها على النحو التالي؛

أما عن **الصومال**، فتعتبر الدولة التي ضمنت مقعد المؤخرة في معظم التقارير نظرًا لما حل بها من نزاعات وصراعات وحروب اهلية وحيث تعتبر نموذجًا للدولة الفاشلة بكل ما تحمله من معانٍ ودلالات حيث أنها فشلت في إدارة مؤسساتها وتسببت في نزاع شعوبها واُستنزفِت مواردها وهذا ما سيتم توضيحه في موضع آخر، أما على صعيد مؤشر هشاشة الدول فكانت تحتل المرتبة الثانية في تقرير 2015 كأكثر الدول الهشة على مستوى العالم بينما جاء تقرير 2016 لتحتل الصومال المركز الأول عالميًا في الهشاشة وتُصبح دولة هشة عجزت عن الالتزام بمؤشرات التقرير، ثم جاء تقرير 2017 لتعود للمركز الثاني المتدني وليس المتقدم، أما عن تقرير مؤشر التنمية البشرية الصادر في 2015، 2016 لم تتواجد ضمن مصاف الدول التي المرتبة وفقًا للتقرير وذلك في ظل ما تُكابده من

مآسي لم تطابق معايير التطبيق لذا أُسقطت من ترتيب الدول، يأتي ذِكر تقرير منظمة الشفافية الدولي فكانت الصومال تحتفظ موقعها المتأخر في قاع التصنيف حيث حققت في 2015 معدل (8) نقاط بينما جاء تقرير 2016 لترتفع بمقدار نقطتين لكنها تراجعت للنقطة التاسعة في تقرير 2017 لتتدرج بأنها الأكثر فسادًا بل ومن النوع المُسرطن أي المتفشي في كافة أرجاء الدولة، أما عن تقرير مؤشر التنمية البشرية فلم تتواجد أي بيانات يمكن الاعتداد عليها وقياس موضع الدولة من التنمية الاقتصادية، أما عن مؤشر الحرية الدينية فهي دولة مسلمة تعترف بالإسلام دينًا رسميًا لدولة وتَميز مؤشري العداء الاجتماعي والقيود الحكومية على الدين خلال عامي 2015، 2016 بأداء مرتفع مما يشير بعدم الاستقرار وكثرة الحروب الأهلية وبالأخص الطائفية منها، أما عن مؤشر ليغاتوم للازدهار أسقطت من التصنيف وذلك لعدم توافر المعايير الكافية التي من خلالها تقيس ازدهارها من عدمه فالدولة مفككة ومخلخلة.

**السودان وجنوب السودان،** يأتي ترتيبها في مؤشر هشاشة الدول في المراتب المتدنية فجنوب السودان احتلت المرتبة الأولى في تقرير مؤشر 2015، بينما احتلت السودان المرتبة الرابعة عالميًا كأثر الدول الهشة في نفس العام بنما جاء عام 2016 في التقرير لتحتل جنوب السودان المرتبة الثانية وتظل السودان ثابتة عند المركز الرابع، أما عن عام 2017 ظلت جنوب السودان في المرتبة الأولى أي أنها تراجعت على مدار الأعوام الثلاثة من المرتبة الثانية للأولى واستقرت عند هذا الحد، يأتي تقرير التنمية البشرية خلال عام 2015 لتحتل جنوب السودان المرتبة ( 169) عالميًا و(28) على مستوى أفريقيا جنوب الصحراء وتلك مرتبة متقدمة عن موقعها في مؤشر هشاشة الدول، بينما تقدمت عنها السودان بمركزين في نفس العام ليصل ترتيبها إلى (167) ثم جاء عام 2016 لتحتل السودان المرتبة (165) متقدمة مركزين مما يشير بأنها تتأقلم حتى لو نسبيًا مع معايير التنمية البشرية، بينما تراجعت جنوب السودان للمرتبة (181) مما يشير بأنها لا تتكيف ومعايير التنمية البشرية فضلًا عن افتقارها الموارد والإمكانيات التي من سبيلها المضي قُدمًا في التصنيف، بينما جاء تقرير منظمة الشفافية خلال أعوامه الثلاثة حيث احتلت السودان المرتبة الثانية عالميًا وأفريقيا حيث جاءت نقاطها على التوالي (12، 11، 16) مما يشير بتقدم حتى لو كان دون المستوى لكنها تقدمت خمسة مراكز في آخر تقرير عن سابقه لكنها مازالت في تدرج الفساد المسرطن.

أما عن **جنوب السودان** فقط احتلت المرتبة التي تلي جنوب السودان وجاءت نقاطها ( 15، 11، 12) وهو أداء متراجع حتى لو كان فيه تقدم ما دون الطفيف، يأتي ذِكر مؤشر الحرية الدينية فالسودان دولة تُفضل الإسلام كديانة في دولتها بينما جنوب السودان دولة متعددة الديانات أما عن الأداء خلال مؤشري التقييد الحكومي والعداء الاجتماعي للدين، شهدت جنوب السودان أداء منخفضا في المؤشر الأول خلال عامي 2015، 2016، بينما أداءها في المؤشر الثاني كان مرتفعًا في عام2015، وتراجع الأداء بشكل متوسط خلال العام الذي يليه، وأخيرًا وليس بآخر مؤشر ليغاتوم للازدهار لم تتواجد جنوب السودان في التصنيف خلال أعوامه السالفة بينما جاء ترتيب السودان خلال العام الأول المستهدف (134) ثم تراجعت للمركز (146) في العام الذي يليه بينما في عام 2017 كان ترتيبها متراجعًا بمركز عن عام 2016 لتصبح (147) ومنه تدني في مؤشر الازدهار وقد يؤدي بحال أو بآخر بخروجها من التصنيف إذا ما استمرت في الانهيار أمام معايير معهد ليغاتوم.

**أفريقيا الوسطى وموريتانيا**، يأتي مؤشر هشاشة الدول خلال عام 2015 لتحتل أفريقيا الوسطى المرتبة الثالثة المتدنية كأكثر الدول الهشة في المؤشر وهو المركز الذي طالما وحافظت عليه خلال تقريري عامي 2016، 2017، بينما جاء ترتيب موريتانيا خلال 2015 في المرتبة (26) المتدنية والتي مازالت في مؤشر الإنذار أي أكثر الدول الهشة وهو الترتيب الذي حافظت عليه في تقرير 2016 بينما في تقرير 2017 تراجعت للمركز (28) أي أنها تستجيب بنسبة ضعيفة لإجراءات مكافحة الهشاشة ومعايير المؤشر، على صعيد مؤشر التنمية البشرية جاءت أفريقيا الوسطى في تقرير 2015 في المرتبة (187) في المرتبة ما قبل الأخيرة على صعيد المنطقة التي تتواجد ضمن نطاقها فإنها احتلت المرتبة الأخيرة في تقرير 2016 بمركز (188)، أما عن موريتانيا تراجعت في تقرير 2016 مركزًا عن تقرير 2015 الذي كان ترتيبها فيه(156)، جاء ترتيبها خلال تقرير منظمة الشفافية الدولية للفساد متدنيًا ولكن ليس كسابقتها من التقارير فجاء تدرج أفريقيا الوسطى بمعدل مرتفع جدًا للفساد فكان معدل نقاطها على الترتيب خلال الأعوام الثلاثة (24، 20، 23)، مما يشير بتراجع في أداءها وإجراءاتها لمكافحة الفساد، بينما لم تتواجد موريتانيا في تصنيف الأعوام الثلاثة فقد سقطت من التصنيف.

# المبحث الخامس

# تحليل تعاطي الدول الأفريقية مع المؤشرات، وكيف يمكن أن تستفيد من مخرجاتها

يتناول الجزء الأخير من المبحث بالتحليل تعاطي الدول الأفريقية مع المؤشرات سواء بالاستجابة أو من عدمها كذلك كيف يمكن أن تستفيد من النتائج والمخرجات التي تقدمها تلك التقارير والمؤشرات لتحقق الاستفادة الفعلية ولا تكون محض تقارير نظرية مجردة،

## المطلب الأول؛

## تحليل تعاطي الدول الأفريقية مع المؤشرات الدولية؛

ممكن أن يؤخذ في الاعتبار الحالة الأمنية والحروب والنزاعات قد تحد بصورة أو بأخرى من الاستجابة السريعة للمؤشرات، الأنظمة الحاكمة مدى قدرتها ورغبتها في الاصلاح، قد يكون الاستجابة من عدمه ترتبط بمعدلات الفقر والدخل، وفقًا لما سبق سيتم تناول تعاطي الدول من خلال التحديات التي تمر بها المنطقة المستهدفة، الدول التي تتميز بمعدلات دخل مرتفعة فضلًا عن قدر لابأس به من الحرية في ظل وجود أنظمة حكم ديمقراطية وتعددية تنافسية تستجيب للمؤشرات والتقارير بشكل جيد وبتقدم ملحوظ وخير دليل، موريشيوس، بوتسوانا، جنوب أفريقيا، سيشل، الرأس الأخضر، فتلك الدول تستجيب بشكل جيد للتقارير من عام لآخر وذلك لأنها تتمتع بأنظمة لديها الرغبة الحقيقية للإصلاح وتتمتع بثقة مواطنيها في مؤسسات الدولة وسيادة القانون كما لا تعاني من النزاعات المزمنة والحروب الأهلية ومشاكل حدودية وبالتالي تفرغ طاقتها لأن تحسن من أوضاع شعوبها وتحقق معدلات مرتفعة من التنمية، بينما جاءت الدول التي تستجيب بشكل متوسط وأقل من المتوسط للمؤشرات والتقارير المستهدفة لتعكس خلل في أحد مؤسساتها الوطنية أو عنف اجتماعي واضطرابات داخلية وفقدان القدرة على السيطرة على الخلل الذي قد يتسع ليصل لهوة فمثلًا نيجريا من خلال قراءتها في التقارير من أكثر الدول فسادًا خاصة في قطاع النفط يرجع لفساد في السلطة الحاكمة وانعدام مصداقية وشفافية، تنعدم استجابتها في المؤشر الديني يعكس ما تمر به من تصاعد حدة العمليات الإرهابية وانفلات الأوضاع، وهذا الخلل قد يكون راجع لثغرات قانونية يتسنى من خلالها الإفلات من العقاب أو لفساد أنظم الحكم نفسها.

أما عن الدول التي تستجيب بشكل ضعيف فيعكس الخلل والهوة الكبيرة والتشتت التي تمر به من نزاعات ومشاكل حدودية تؤرقها، ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض دخل الفرد فضلًا عن أنظمة حكم تسلطية وديكتاتورية فمثلًا استجابة إثيوبيا الضعيفة في أكثر من مؤشر راجع للمشاكل الحدودية مع إريتريا كذلك مع الصومال بالإضافة أنها تمتلك شعوبًا ترتفع معدلات الفقر بها، موارد مستنزفة، انعدام الخبرة الإدارية، ارتفاع معدلات العنف ومن تلك الدول سيراليون، جيبوتي، موريتانيا، السودان تعاني نزاع مع جنوب السودان فضلًا عن إقليم دارفور، بوركينافاسو، أما عن الدول التي تنعدم فيها الاستجابة للمؤشرات كالصومال، أفريقيا الوسطى، جنوب السودان، أنغولا، إريتريا فتلكم نماذج لدول متهاوية سقطت عن بعضها صفة الدولة كالصومال أي لم تعد هنالك سلطة يعتد بتواجدها، نزاعات داخل الدولة، حروب لاتناظرية، شعب مُعدم، دخل منخفض لأدنى معدلاته، والبعض الآخر في طريقه للانهيار وفقًا للمعدلات والتقارير والمؤشرات التي تم رصدها وقراءتها، وأخيرًا وليس أخرًا تعاطي الدول جنوب الصحراء مع المؤشرات من عدمه هو تحدي راجع لخبرة الدولة في إدارة شؤنها فتوجد دول حققت تقدمًا في ملفات كالحرية الشخصية والحكم في موريشيوس أو غيرها بينما أخفقت الصومال في نفس ذات الملفات، وتراجعت موريشيوس بنحو طفيف في ملف جودة الاقتصاد، مدى الاستجابة من عدمها راجع لمدى توافر الخبرة والكفاءة في إدارة الأوضاع كذلك مدى التكيف مع الأزمات ومواجهتها أي فن إدارة الأزمة وإذا ما تم النظر للخبرة الأفريقية في إدارة الأزمات مقارنة بغيرها من المناطق تتدنى أفريقيا جنوب الصحراء.

## المطلب الثاني؛

## كيفية الاستفادة من مخرجات المؤشرات الدولية؛

فيتعين على كل دولة متقدمة كانت أو متأخرة في ترتيب الدول في المؤشرات والتقارير أن تقوم بجمع كافة التقارير وتحديد موقعها في كل تقرير على مدار الأعوام الثلاثة الأخيرة ورصد التحسن أو التأخر فيها، كذلك تجميع كافة نقاط الضعف والقوة ومقارنتها بالوضع الحالي في الدولة فعلى صعيد نقاط الضعف دراستها والتأكد من صحتها ومحاولة إيجاد الحلول لتلك الثغرات سواء في القانون أو الإجراءات أو حتى على صعيد أجهزة الدولة كذلك الالتفات لحجم الفساد في الدولة والتطرق لمعرفة جذوره ومنه تستطيع أن تستفيد من المقترحات التي يقدمها كل مؤشر وتقرير، كذلك تجميع العوامل

المشتركة التي أجمعت عليها غالبية التقارير وتكييف قوانينها وإجراءاتها وسياستها بما يتيح لها التغلب على نقاط الضعف التي ذكرتها وتأكد وجودها، فمثلًا الدول ذات المراتب المتوسطة فما أقل في التصنيف تأتي في مؤشر هشاشة الدول والتنمية البشرية والشفافية بالإضافة لمؤشر ليغاتوم إن تواجدت وتفند كافة المؤشرات أو الملفات التي تتطرق لها وموقعها من تلك الملفات أو القطاع سواء بحجم الفساد أو معدل الازدهار نظام الحكم وحقوق الإنسان والتنمية البشرية ثم تتبع الخلل بعد مقاربة مع الواقع بمقارنة مخرجات تلك التقارير والاستفادة من معطياتها.

أما عن الدول التي تحتل مرتبة متقدمة في تلك التقارير والمؤشرات فمن الممكن أن تتبع الملفات التي لا تحقق فيها أداءً جيدًا وذلك على مدار الأعوام الثلاثة ورصد مدى التقدم والتأخر فيها ومنه وكأن تلك التقارير تقيس مدى نجاح سياستها وإجراءاتها في إصلاح الخلل في بعض القطاعات، وبالتالي تعتبر الدول المتقدمة هي المستفيد الأول من تلك التقارير وذلك لأنها تنتهج الإصلاح في كافة قطاعاتها وتعتبر تلك التقارير بمثابة الاختبار على مدى التقدم أو التأخر في تلك التجربة والسياسة الممنهجة التي تخطو بها، لذا إذا ما وجدت أي خلل في ترتيبها في أحد التقارير فإنها تلبي وتستجيب لمعايير وأهداف تلك المؤشرات وذلك لتكييف أوضاعها والخلل، أما في حالة إذا كان أداءها في أغلب الملفات جيدًا فإنها تسعى لتحسين وضعها العام في تلك التقارير لتكون من مصاف المتقدمين وتنأى بنفسها عن مواطن النزاع والصراعات أو حتى الهبوط في دائرة الخطر والفقر بمعدلات مرتفعة، أما الدول التي تحتل المراتب المتوسطة في تلك التقارير التي تسعى وبجدية إلى تحسين أمورها فيمثل تواجدها وترتيبها في تلك التقارير بمثابة التحدي الأكبر لها لأنه يعكس مدى التزامها بتجربتها التي اعتزمت أن تخطو بها بغض النظر عن التحديات التي تواجهها تحول دونما تحسنها، لذا الملفات التي تخطو بها بثبات فإنها تستمر بها على نحو متسارع لكي تحقق الأداء الأفضل فتجدها تلتزم بالمعايير والأهداف التي تضعها تلك المؤشرات وتستجيب للنتائج والمخرجات التي تصدرها.

أما عن تلك الملفات أو القطاعات التي تحقق فيها أداء متأخر بل ومتدني تحاول قدر المستطاع أن تقلل الفقد والضرر كملف الأمن والأمان مما لا يدع سبيل للشك أنها تتقدم في ملف تعاني منه أفريقيا جنوب الصحراء بل وتتراجع فيه، لذا كل ما يمكن أن تقوم به محاولة معالجة الجذور والمسببات الجوهرية، أما عن تلك الدول ذات المراكز المتدنية فإنها على الأحرى لا تستجيب أو تستفيد من مخرجات تلك التقارير نظرًا للنزاعات والصراعات التي تعانيها وعجز أنظمتها السياسية على أن

تحقق الاستقرار لمواطنيها بل وفقدت ثقة شعوبها فضلًا عن تدني مستواها في كافة القطاعات كالصومال، جنوب السودان، أفريقيا الوسطى، إريتريا، السودان، لذا مدى استفادة الدولة من مخرجات التقارير يعود إلى رغبتها الحقيقية للإصلاح وخاصة في ظل حكومة تسعى لاكتساب ثقة مواطنيها ودرء الاختلافات العرقية والدينية والثقافية، ويتضح أن المستفيد من المخرجات هو من يريد أن ينأى بنفسه عن التخلف ويطوع كل مواره ومؤسساته لتحقيق ذلك تليه تلك الدول التي تسعى لأن تجد لنفسها ولشعوبها المكانة الملائمة وتكثف جهودها لتحقيق ذلك بينما على النقيض لا تظهر أي استفادة من الدول التي تعاني صراعات مزمنة.

## الخاتمة (النتائج، التوصيات)

تطرقت الدراسة لكافة النقاط التحليلية بِدءًا من قراءة وتحليل كل دولة في كافة المؤشرات ثم تقويم المنطقة على حسب نوع التقييم، ثم الإقليم سواء الغرب، أو الجنوب أو الشرق الأفريقي، ثم من خلال المبحث الثاني تناول أهم مسببات الضعف والقوة التي تؤثر في تقويم الدول في التقارير والمؤشرات كذلك تبيان لأبرز النماذج الإيجابية وعلى النقيض السلبية والتي تحتل مكانة متأخرة في التصنيف، فضلًا عن تجميع لأبرز العوامل المشتركة في كل تقرير على حدة، كذلك كيف يمكن أن تستفيد الدول من التقارير والمؤشرات الدولية بالإضافة لمدى تعاطيها مع تلك المؤشرات والتقارير، وأخيرًا تقديم مجموعة من الحلول و إستراتيجيات الدعم لأفريقيا جنوب الصحراء وبه تنتهي الدراسة التي تطرقت خلال فصولها الثلاثة إلى أفريقيا جنوب الصحراء في التقارير والمؤشرات ومحاولة تسليط الضوء على نظرة الغرب لها وموقعها في تلك التقارير وتقصي أوضاعها ومنه الاستدلال على خبرتها في بعض الملفات التي طرحتها تلك التقارير، كذلك من خلال الفصل الأول كانت دراسة تفصيلية في تعريف تلك التقارير وأنواعها والمعايير التي تتبعها في قياسها الدول كذلك المؤشرات التي تعتد بها والمؤسسات التي تصدر عنها كذلك ترتيب لتلك التقارير ومنها المستهدفة للدراسة، ثم تطرقت للمنهجية المتبعة وآلياتها ومدي مصداقيتها وتأثيرها على المستوى الدولي والمحلي، كذلك تسليط الضوء على مسببات اختيار التقارير المستهدفة من الدراسة بالتحديد أي من حيث القوة والمصداقية والتأثير والمنهجية، أما عن الفصل الثاني فتناول تفنيد تلك الدول في كل تقرير على حدة خلال أعوام ثلاثة مستهدفة (2015، 2016، 2017)، من حيث ترتيب مواقعها، أو تحليل تلك المراكز من حيث التقدم أو التأخر أو الثبات، ثم رصد العوامل المشتركة في كل تقرير، وكانت التقارير المستهدفة للدراسة

مؤشر هشاشة الدول، تقرير التنمية البشرية، تقرير منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر التنمية الاقتصادية الصادر عن البنك الدولي، تقرير مؤشر الحرية الدينية، تقرير مؤشر ليغاتوم للازدهاء، كانت تلك أبرز ما لاحت به الدراسة من بيانات وتقارير ومؤشرات تتبعت من خلال أفريقيا جنوب الصحراء تلك الدول التي تقع جنوب الصحراء الكبرى في القارة السمراء أفريقيا العجوز.

**- النتائج؛**

- تراجعت الخبرة الأفريقية في ملف الأمن والأمان وذلك نتيجة للنزعات والصراعات الحدودية والحروب الأهلية الناتجة عن انعدام الانسجام بين مواطني الدولة الواحدة نتيجة الحدود التي فرضها الاستعمار والتي تفتقد الترابط.
- تأخرت أفريقيا جنوب الصحراء على صعيد ملفي التعليم والصحة وفقًا لمؤشر هشاشة الدول وذلك راجع للبيئة الأفريقية التي يضربها الجفاف وتملأها المستنقعات فضلًا عن ابتعاد القرى عن أماكن تواجد المؤسسات التعليمية كذلك لكثرة ما تشهده دول أفريقيا جنوب الصحراء من اضطرابات تنعكس بالسلب على المواطنين وأمنهم.
- تأخرت أفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر الحكم الرشيد وذلك ما يبرهنه سقوط وتهاوي دول بعضها كما والصومال وضعف الأخرى كما وجنوب السودان، أفريقيا الوسطى، غينيا بيساو، وذلك راجع للديكتاتورية والسلطوية التي يتميز بها بعض قادة تلك الدول فضلًا عن قضايا الفساد والمحسوبية والرشاوى وعن ظاهرة العنف الانتخابي بل وظاهرة الانقلابات العسكرية المنتشرة في القارة منذ القدم نتيجة ضعف وتهاوي أنظمة الحكم في تلكم المنطقة.
- أفريقيا جنوب الصحراء من أكثر المناطق فسادًا في العالم وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد وهو ما ترتب عليه وقع معظم دول المنطقة في ترتيب أقل من المتوسط بل ومنخفض أي في تدرج معدل خطر للفساد والفساد المتفشي في أركان الدولة أي المسرطن.
- تعتبر دولة الصومال من الدول المتهاوية والمنعوتة بالفاشلة وذلك لسقوطها في أدنى مرتبة في كافة التقارير والمؤشرات المستهدفة فضلًا عن ظاهرة سقوط الدول في تلك المنطقة وعجزها عن مواجهة النزاعات الداخلية.
- دولة موريشيوس تعد الأكثر ازدهارًا في القارة الأفريقية وجنوب الصحراء بالتحديد وذلك نتيجة لتحقيقها طفرة على صعيد الملفات المستهدفة سواء في ملف الحكم الرشيد، الحرية الشخصية، بيئة العمل، البيئة الطبيعية، جودة الاقتصاد كما سجلت أداءً متوسطًا في ملف التعليم والصحة وملف الأمن والأمان ومازالت تحافظ على موقعها في تلك التقارير كالأفضل، كذلك تعتبر صاحبة الأداء الأفضل

في تقرير مؤشر الدول الهشة وتحقيقها مؤشر مستقر فضلًا عن المرتبة المتقدمة في تقرير مؤشر التنمية البشرية لاهتمامها بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان.

- نيجيريا تعد الأقوى اقتصاديًا في أفريقيا جنوب الصحراء بالرغم من التكدس السكاني الذي تعانيه وذلك راجع لتكييف أوضاعها واتخاذ الإجراءات التي من سبيلها حسنت من أداءها في قطاع تكنولوجيا الاتصالات لمتنقلة وصناعة السينما.
- أحدثت أفريقيا جنوب الصحراء تقدمًا في ملف الحرية الشخصية وبالتحديد حرية الاختيار فضلًا عن مؤشر بيئة العمل وريادة الأعمال.
- أفريقيا جنوب الصحراء من أكثر المناطق في العالم تعددًا للأديان ما بين تقليدية وسماوية كما ترتفع بها إجراءات التقييد الحكومي ضد الدين فضلًا عن أعمال العداء الاجتماعي المرتبطة بالدين.
- تعتبر أفريقيا جنوب الصحراء مرتعًا للجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية التي تتخذ والدين وجهة مختصرة لتصل إلى ما تصبو إليه، كذلك النزاعات الحدودية بين الدول أو بين عدة أقاليم داخل دولة واحدة.
- أفريقيا جنوب الصحراء من أكثر مناطق العالم تعددًا من حيث السكان، اللغات ما بين رسمية ومحلية، والأقليات الإثنية والعرقية والدينية.
- الضعف والانهيار والهوة الكبيرة بين الدولة ومواطنيها فضلًا عن الصراع واستنزاف الموارد والثروات الطبيعية المتواجدة في المنطقة المستهدفة راجع لسبب يقيني هو إما ضعف أنظمة الحكم وتهاويها أو استبدادها وسلطويتها وصراعها المسلح مع المعارضة، عدم تواجد الخبرة الكافية للتعامل مع الوضع القائم والراهن وبالتحديد لا تتواجد الكفاءة لإدارة الأزمات وفن إيجاد الحلول لها، أو فساد الأسرة الحاكمة وتورطها في قضايا فساد أو رشاوي.

## – التوصيات: استراتيجيات مقترحة لتدعيم دول أفريقيا جنوب الصحراء

من خلال هذا الجزء الختامي من الدراسة نحاول وضع مجموعة من الإستراتيجيات لتدعيم أفريقيا جنوب الصحراء في الملفات أو القطاعات التي حققت تأخرًا فيها وفقًا للمؤشرات والتقارير سالفة الذكر ومحل الدراسة والبحث، وتتمثل تلك الإستراتيجيات في ؛ ملف الأمن والأمان، التعليم والصحة، التنمية الاقتصادية وبيئة العمل، الحرية الشخصية، الفساد.

1. **الإستراتيجية المقترحة في ملف الأمن والأمان؛** على دول أفريقيا جنوب الصحراء الاستفادة أولًا من التقارير التي تصدر وتضع ضمن معاييرها ملف الأمن بما قد ينطوي داخله من القضاء على العنف، طرق التصدي لمكافحة الإرهاب، كيفية تحقيق الاستقرار وحل المشاكل الحدودية والاستفادة من المقترحات والحلول التي تطرحها، ثانيًا تكييف القوانيين وتعديلها وتغييرها بما يتفق

والقضاء على كل مسببات عدم الاستقرار وفرض العقوبات الرادعة على كل من يرتكب الجرائم التي تهدد استقرار المجتمع، ثالثًا التطرق للقضايا المرتبطة بالأمن والأمان والتي تعرضها للخطر ومنه؛ **ملف العنف الاجتماعي وما قد يترتب عليه من نزاعات وحروب أهلية**، يتولد العنف الاجتماعي في أفريقيا جنوب الصحراء نتيجة فقدان الانسجام بين الشعوب طبقًا للتعدد عرقي وإثني وديني فما يمكن طرحه بصدد هذه القضية، هو استيعاب الاختلاف من قبل حكومات تلك الدول وطرح المناقشة للتعريف بثقافات وعادات كل قبيلة وتقليل القيود التي تفرضها بعض الحكومات على الدين، نشر ثقافة تقبل الآخر كذلك تمثيل مختلف القبائل في المؤسسات الحكومية ودمجهم في الحياة السياسية بحيث ينسجموا ولا يشعروا بالظلم المتولد من تفضيل قبيلة بعينها أو دين بعينه مما يولد العنف الاجتماعي بل وتصل للحروب الأهلية كما في الصومال والسودان وإقليم دارفور فضلًا عن أفريقيا الوسطى، أما الدول التي تتهاوى بها الأنظمة السياسية فمن الممكن أن يشرف الاتحاد الأفريقي من خلال إنشاء لجنة طوارئ خاصة بالتحقيق في قضايا العنف ومسبباتها وإيجاد حلول لها وأن تدعم بصلاحيات كاملة وأن تكون عضويتها مفتوحة لدول القارة، فضلًا عن الاهتمام من خلال وسائل الإعلام والتواصل بالتعريف الدائم بتلك الطوائف والقبائل وعاداتها وموروثها بحيث يشعروا بالأمان من فكرة رغبة فصيل بالسيطرة على فصيل آخر، أما عن القضية الثانية المرتبطة بالأمن والأمان، **قضية الإرهاب وانتشار الجماعات الراديكالية والجماعات المسلحة**، كما بوكو حرام في نيجيريا وحركة الشباب الصومالية وتلك الحركة المتواجدة في دلتا النيجر وجيش الرب في أوغندا، فتلك القضية معقدة بالقدر الذي يستوجب القضاء عليها وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء بكل قوة وردع سواء من خلال قوات الأمن الداخلية لكل دولة أو من خلال الإسراع بإقامة قوة مسلحة من جنود دول جنوب الصحراء بالتحديد وبمساندة من كل دول القارة وبالأخص في مجال التدريب على كيفية مواجهة تلك الجماعات والتصدي لها والاستعانة بدول القارة التي تمتلك خبرة كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب وفي مقدمتها تأتي مصر باعتبارها تمتلك جيشًا من أقوى جيوش القارة، هذا على الصعيد العسكري بينما على الجانب الفكري البحث في جذور نشأة تلك التنظيمات واكتشاف نقاط الخلل البينة فيها ومنها الضرب في تلك البؤر الضعيفة والهشة ومحاولة حلحلة تلك الجماعات بصورة أو بأخرى، أما عن تلك التي تستغل الدين فعلى علماء الدين في تلك المنطقة باختلافهم أن

يوحدوا جهودهم ويحققوا الوحدة الوطنية التي من سبيلها تكون حائط الصد الأول لتلك الجماعات، تأتي القضية الثالثة المرتبطة بهذا الملف قضية **نزاعات الحدود** بين الدول ومن أقربها للواقع إريتريا وإثيوبيا، جيبوتي وإريتريا، المقترح في تلك القضية ليس أكثر مما هو كائن من تهدئة الأوضاع بتواجد قوات حفظ سلام دولية ويفضل لو كانت من أبناء القارة السمراء، فضلًا عن تبني الحوار والمبادرات للتوافق بين دول ليست لها علاقة أو مصلحة من قريب أو بعيد، وخلق دائرة نقاش وتفاهم بين المناطق المتنازع عليها والتوصل لحلول ترضي جميع الأطراف دون إراقة الدماء، **القضية الرابعة الجريمة المنظمة أو العابرة للقارات**، تلك الجرائم مكتملة الأركان التي يتم ارتكابها بدون معرفة الجناة الحقيقيين لها وذلك راجع إلى كون الحدود الأفريقية مكتظة بالنزاعات والأزمات كذلك عدم وجود تعاون بين أجهزة الأمن في مختلف دول أفريقيا جنوب الصحراء، ما يمكن طرحه في تلك القضية، أولًا تعزيز التعاون والتنسيق بين أجهزة الأمن وبالأخص أجهزة المخابرات والأمن القومي وقوات حرس الحدود لحصر مرتكبي تلك الجرائم من الهروب واستغلال الثغرات الحدودية، كذلك إذا ما ثبت تورط أحد الجناة وكان ممن يحملون جنسية دولة أخرى اتخاذ كافة التدابير وتفعيل القوانين التي تحول دون ترحيله في دولته بل محاكمته في الدولة التي ارتكب فيها الفعل.

2. **ملف التعليم والصحة**؛ تتميز أفريقيا جنوب الصحراء بتدني في مؤشر التعليم والصحة وقد ظهر ذلك جليًا من خلال موقعها في التقارير والتي تستهدف الأوضاع الاجتماعية والبشرية كمؤشر التنمية البشرية، ومؤشر هشاشة الدول ومؤشر ليغاتوم للازدهار فقد ظهر أن أفريقيا جنوب الصحراء كمنطقة تتدنى نسب ومؤشرات التعليم والصحة بها عن المناطق الأخرى المناظرة لها، وعليه يتمثل المقترح في ملف التعليم والصحة، فعلى صعيد التعليم عقد شراكة بين منظمة اليونيسيف والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والدول المتضررة في مجال التعليم وتقديم الدعم المالي لبناء المدارس وتطوير الأنظمة التعليمية والمناهج الدراسية ويكون التطوير بإشراف من اليونيسيف كما أن يتولى البنك الدولي عمليات الإنشاء بدلًا من أن تُسلم الأموال للأجهزة ويتم اختلاسها وسرقتها، لذا على منظمة اليونيسيف بالتعاون مع الكوادر التعليمية في الدول المتضررة وتحديد المناهج والتقنيات التي تتفق والجميع كما اختيار اللغة الرسمية للدولة والمعترف بها لتلقي الدروس، كذلك عقد برامج التوعية بأهمية وقيمة وفوائد التعليم وأنها تقلل العنف والاستقطاب

قدر الإمكان وأن الأمة التي تسعى لأن تنجو من الحروب والإهمال وأن تخرج من عباءة الفقر والجهل فسبيلها هو التعليم، أما وظيفة البنك الدولي فتكمن في التأكد من أن الأموال التي تستهدف التعليم تنفق في قنواتها الصحيحة، إنشاء المباني التعليمية في القرى النائية التي تبعد بأميال عن أقرب المدن لها، أما **عن ملف الصحة**، يكمن في التعاون بين منظمة الصحة العالمية والدول المتضررة من الأمراض والأوبئة بشكل فعال عن طريق البحث في جذور تدني الصحة وانتشار الأمراض والأوبئة وكيفية التغلب عليها وتكثيف عمليات البحث العلي لاكتشاف فترات ومدة حضانة المرض ومسببات نشأته ومضاعفاته وطرق علاجه، بالإضافة لحصر كافة المستنقعات المتواجدة في الدول الشريكة ومحاولة التخلص منها وذلك لأن الأوبئة والأمراض تنتقل من تلك المستنقعات باعتبارها حاضنة لها وتُنقل من خلال البعوض ومن أمثلة تلك الأمراض الكوليرا والملاريا والإيبولا، بالإضافة للأمراض الناتجة عن المجاعات ونقص الغذاء كالأنيميا وسوء التغذية، الجفاف وغيرها ممن لا يسع بحال التطرق له، كذلك حجر صحي لكافة الحالات المصابة بتلك الأمراض وذلك لحصرها بل ومنع والحد من انتشارها، العمل وبمساعدة منظمة الصحة على تطوير المستشفيات وإمدادها بالأدوية اللازمة وزيادة أعداد القوافل الطبية لتلك الدول لتقلل من المعاناة التي تعاني منها شعوبها، وإشراف المنظمة على اختيار الكوادر الطبية الملائمة والتي تتمتع بكفاءة عالية، في ظل ندرة الأدوية وبيئة حاضنة للمرض التعاون مع منظمة الفاو وذلك للعمل على تنقية البيئة في تلك الدول من الأوبئة والأمراض التي تستوطن بها وذلك بالتعاون مع مؤسسات الري والزراعة في كل حكومة.

3. **ملف التنمية الاقتصادية والتجارية وبيئة العمل**، تتميز أفريقيا جنوب الصحراء بالثروات والموارد الطبيعية والبيئة المواتية لأن تكون قارة المستقبل، فضلًا عن امتلاكه مقومات واعدة لذا ما يمكن طرحه بهذا الصدد، تفعيل القوانين وتكييفها بما يتناسب وتدفق الاستثمار وتهيئة بيئة العمل وخاصة في ظل أن هذا الملف قد شهد بادرة تحسن، عرض اتفاقيات وشراكة مع الدول للاستثمار في قطاع الطاقة والثروات النفطية كذلك في مشاريع البنية التحتية لإعادة إعمار المناطق التي خربتها النزاعات والحروب وأن يدخل البنك الدولي لتلك المشاريع الإنمائية، كذلك الاستثمار في قطاع الطاقة الكهرومائية وقطاع الزراعة نظرًا لخصوبة التربة وتواجد عدد معتبر من الأنهار سواء الدولية أو الداخلية في القارة والاستفادة من تلك التربة الخصبة للحصول على المحاصيل

التي حقق الاكتفاء الذاتي وتعود بالنفع على المستثمر كذلك الأمر، كذلك الاستفادة من كون القارة تتواجد على المحيط الهندي والأطلنطي وإنشاء الموانئ الخاصة بالتفريغ وأعمال الصيانة لسفن التجارة العالمية التي تمر من باب المندب عبورًا لقناة السويس، تشجيع الابتكار وريادة الأعمال وذلك لخلق مزيد من الإبداع والخروج من عباءة البداهة والنزاعات لطور التقدم والتكنولوجيا لمواكبة العالم، الاستفادة من النماذج الاقتصادية الناجحة في المنطقة والتطلع على تجربتها في التنمية كجنوب أفريقيا، نيجيريا، كينيا، الكونغو الديمقراطية، وكيف لها أن حققت تقدم في متوسط الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة للتعاون بين تلك الدول سالفة الذكر وبعض الاقتصاديات التي يتوقع لها مستقبل واعد كغانا، الاستفادة من التواجد الدولي في القارة والعمل على زيادة معدلات الاستثمار بنحو أكبر وخاصة اللعب على الموارد النفطية واستغلال الموارد البشرية الهائلة في القارة عن طريق توسيع الاستثمارات والاستفادة بتوسيع نشاط الشركات في الصناعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة أي معدلات مرتفعة من العمالة.

4. **ملف الفساد**؛ أما على صعيد ملف الفساد حيث تعتبر أفريقيا جنوب الصحراء كما سبق وأفردت الدراسة الأكثر فسادًا من بين المناطق المناظرة لها، وما يمكن طرحه بهذا الصدد كالمعتاد تفعيل القوانين الخاصة بمكافحة الفساد كذلك الالتزام بالمعايير والأهداف التي تضعها منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد، تشكيل لجنة طوارئ من دول أفريقيا جنوب الصحراء تضم أفضل العناصر المدربة والتي تتمتع بالكفاءة وذلك بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية للاستفادة من خبراتها المثقلة في مجال الفساد والشفافية كذلك الاستفادة من النماذج الأفريقية الأكثر شفافية على صعيد أفريقيا جنوب الصحراء والاطلاع على تجربتها والإجراءات التي اتخذتها والقوانين التي قامت بتكييفها ومكافحة الفساد كبوتسوانا، عدم الاكتفاء بمجرد كشف عناصر الفساد ومسبباته بل يتعين التخلص منه ومعاقبته بشكل رادع ليكون عبرة لمن يتجرأ على التلاعب بأموال الدولة، تقسيم تلك اللجنة إلى مجموعة من فرق العمل كل فرقة تتولى بالتحقيق في نوع ما من أنواع الفساد، فمثلًا فريق لتتبع الرؤساء وذويهم وقضايا الفساد التي يُتهمون بها مثلما كشفت وثائق بنما مؤخرًا عن جُنح فساد للرؤساء وذويهم، ثانيًا فريق يتولى التحقيق في الفساد في قطاعات الطاقة وبالأخص البترول وخاصة بعد حادثة وزراء نيجيريا الذين استغلوا مناصبهم للمساهمة في استنزاف النفط في دلتا النيجر، فريق يتولى التحقيق في قضايا الفساد من الموظفين

الحكوميين وخاصة رجال الشرطة وذلك لأنه تبين من خلال عدة تقارير أن زيمبابوي يوجد تفاوت في الدخل وأن الأكثر فسادًا من القطاعات الحكومية وخاصة رجال الشرطة، فريق يهتم بقضايا الفساد والرشاوى في مجال التعليم والصحة، وفريق يهتم بملف التنمية الاقتصادية وبيئة العمل وتقصي ما إذا كانت هناك تسهيلات لبعض رجال الأعمال بشكل غير قانوني وتتبعها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التلاعب في اقتصاد الدول بها.

5. **ملف اللاجئين**؛ تزداد أعداد اللاجئين يومًا بعد يوم في أفريقيا جنوب الصحراء وبالأخص الصومال، أفريقيا الوسطى سيراليون سابقًا وغينيا نتيجة النزاعات بين بعض الفصائل والحكومات القائمة، كذلك استغلال ثروات البلاد كما الماس في سيراليون واستغلال المواطنين من قِبل تلك الجبهات وإزهاق أرواحهم، وما يمكن طرحه في هذا الصدد، التنسيق بين الدول المستقبلة للاجئين في أفريقيا جنوب الصحراء كجنوب أفريقيا مثلًا أو غيرها من الدول وطرح رؤية مشتركة بينهم والتنسيق على كافة المستويات بحيث توفير الأماكن المناسبة لهم وتسهيل التعرف عليهم وكذا الوصول إليهم في حال ما إذا كانت عائلة وتفرقت أفرادها كذلك توفير الطعام والأدوية وما يكفيهم للعيش، أما على صعيد حل المشكلة من جذورها فيتعين تهدئة مناطق النزاع والصراع وجعلها صالحة للعودة وهو أمر جل صعب في ظل المتغيرات التي تطرأ على المنطقة وتسارع الأحداث بها، كذلك الاهتمام بالأطفال والمرضى والنساء ومحاولة حصر جميع الأمراض المعرضين لها وبقدر الإمكان تحصين أكبر عدد منهم ضد تلك الأمراض وعزل الحالات المستعصية، معاملتهم بشكل راقي يليق بإنسانيتهم كبشر.

6. **ملف الفقر والمجاعات**؛ تعتبر كما سبق وأسلفت الدراسة جنوب الصحراء من أكثر المناطق في العالم فقرًا وتعرضًا للمجاعات نظرًا للمسببات التي سبق وعرضها في مواضع سابقة، لذا ما يمكن طرحه بهذا الصدد، أولًا وبشكل بديهي التغلب على مسببات الفقر والمجاعات، بالتغلب على النزاعات والصراعات والتكيف ودرجات الحرارة المرتفعة والفيضانات التي لابد من بناء السدود لكي تحتويها ولا تسبب بفساد المحاصيل وغرق المنازل وفقدان المأوى، أما عن احتواء الفقر والمجاعات تخصيص صندوق من دول أفريقيا جنوب الصحراء بل وأي دولة تقدم معونات بهذا الصدد وأن تسند إدارة ذلك الصندوق لدولة محايدة تمامًا وبعضوية البنك الدولي والأمم المتحدة وكافة المؤسسات التي تعمل من أجل حفظ السلام والأمن لشعوب العالم، وإنشاء قاعدة

بيانات لتلك الدول التي تعاني معدلات فقر مرتفعة والبدء في تنفيذ إستراتيجية مفادها محاربة مسببات الفقر في تلك الدول وإمداد الشعوب بما تحتاجه في فترة المجاعات.

**كانت تلك بعض المقترحات لبعض الملفات التي حققت أداءً متراجعًا ومتوسط فيها وتلك التي تقدمت بنحو طفيف ومنه يمكن الاختتام ب؛** أن يتم عمل ورشة عمل مشتركة بين دول أفريقيا جنوب الصحراء وممثلين من كافة التقارير والمؤشرات التي تستهدف المنطقة وتناقش مختلف قضاياها ومنها يمكن العمل واستخلاص أبرز نقاط الضعف وتقديم المقترحات والحلول الممكنة والتي تتفق والظروف التي تمر بها المنطقة وألا تكون مثالية بحيث يكون مصيرها مجرد وريقات، ومنه فعليًا يمكن استخلاص مجموعة من الاقتراحات الفعلية والتي قد تأتي بنتيجة فعلية على أرض الواقع.

## - قائمة المراجع؛


1. الحسن الفاتح المهدي، النزاعات والحروب الأهلية في أفريقيا، دراسة في أسباب الظاهرة وآثارها، أطروحة دكتوراه (السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014).
2. لحسن الحسناوي، أفريقيا بين إشكالية استنزاف الموارد وتحدي التنمية، (لندن؛ قراءات أفريقية، 2017).
3. السيد على أبو فرحة، تشوهات الواقع الأفريقي/ تداعيات استيراد الدولة واستمرار القبيلة.
4. الموقع الرسمي لعمليات حفظ السلام الدولية، المتوفر على الرابط: http://www.un.org /ar/peacekeaping .
5. تعريف ومعنى التقرير في معجم المعاني الجامع – المعجم الوسيط، تاريخ الدخول متاح على الرابط التالي: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-a
6. تعريف ومعنى المؤشر في معجم المعاني الجامع – المعجم الوسيط، تاريخ الدخول متاح على الرابط التالي: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/
7. سلوى يوسف درويش، المساعدات الغربية ودورها في التنمية في أفريقيا، (لندن: قراءات أفريقية، 2012).
8. شريف طه، في مشكلات القارة السمراء ...فتش عن الاستعمار، جريدة الأهرام، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، بدون تاريخ).

9. شهيناز العقباوي، الفساد يضرب90% من دول أفريقيا (ملف خاص)، جريدة الأهرام، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، بدون تاريخ).
10. صالح المنصوري، التقارير والمؤشرات مفهومها وأهميتها في صناعة القرارات، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، مايو 2016.
11. عبد الفتاح الجبالي، مصر في التقارير الدولية، الأهرام، متاح على الرابط التالي: .org.eg/News http://www.ahram
12. محمود جمال، القرن الأفريقي والملعب المفتوح.. من يحكم؟، (تركيا: المعهد المصري للبحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017).
13. مصطفى شفيق علام، حرب لاتناظرية.. إرهاب الفنادق. الأهداف الرخوة للإرهاب، (أبو ظبي: مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 2016).
14. مصطفى شفيق علام، عسكرة الشراكة... لماذا تبني الصين قاعدة بحرية في جيبوتي؟، (أبو ظبي: مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، نوفمبر2016).
15. OECD Fact book، صادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2007.
16. مؤشر الازدهار ليجاتوم، معهد ليجاتوم، 2017.